



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم العلوم التجارية

عنوان المذكرة

أثر انضمام الجزائر إلى منطقة التبادل العربي الحر على حجم التجارة  
الجزائرية العربية  
دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2000-2022).

مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر أكاديمي في شعبة العلوم التجارية  
تخصص: مالية و تجارة دولية

تحت إشراف:

- رزقي ليندة

من إعداد:

- لسود عبد الجليل

- لعبيزي يوسف

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
بوتلجة جمال	أستاذ محاضر "أ"	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	رئيسا
رزقي ليندة	أستاذ محاضر "أ"	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	مقررا
منصوري منى	أستاذ مساعد "أ"	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2024/2023

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

UNIVERSITÉ 20 AOUT 1955 - SKIKDA

FAULTÉ des Sciences Economiques,

Commerciales et Sciences de Gestion



جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية

وعلوم الشريعة



السنة الجامعية: 2024 / 2023

شهادة الترخيص بإيداع مذكرة ماستر أكاديمي لدى المكتبة

أنا المعضى أسفله الأستاذ: ليندك دزشي، الرتبة العلمية: أستاذ محاضر أ-  
المشرف على مذكرة الماستر والموسومة ب: أثر انضمام الجزائر إلى منطقة السيادل العربي  
المركلي حجم التجارة الجزائرية العربية - دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2012-2022

من إنجاز الطالبين:

(1) لسود عبد الجليل

(2) لعبيزي يوسف

القسم: العلوم التجارية

التخصص: مالية وتجارة دولية

تاريخ المناقشة: 29 جوان 2024

أشهد أن الطالب (ة) قد قام بالتحليلات والتصحيحات المطلوبة من طرف لجنة المناقشة، وأن المطبقة بين النسخة  
الورقية والنسخة الإلكترونية قد استوفت جميع شروطها. وبإمكانه إيداع النسخ الورقية والإلكترونية.

سكيكدة في: 14 جويلية 2024



تشييرة الأستاذ المشرف

*(Signature)*

ملاحظة هامة: لا تقبل أي شهادة من لوان توقيع ومصادقة.



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم العلوم التجارية

عنوان المذكرة

أثر انضمام الجزائر إلى منطقة التبادل العربي الحر على حجم التجارة  
الجزائرية العربية (2000-2022)  
دراسة حالة - الجزائر -

مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر أكاديمي في شعبة العلوم التجارية  
تخصص: مالية و تجارة دولية

تحت إشراف:

- رزقي ليندة

من إعداد:

- لسود عبد الجليل

- لعبيزي يوسف

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
بوتلجة جمال	أستاذ محاضر "أ"	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	رئيسا
رزقي ليندة	أستاذ محاضر "أ"	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	مقررا
منصوري منى	أستاذ مساعد "أ"	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2024/2023

# الإهداء

أهدي ثمرة جهدي المتواضع

إلى من وهبني الحياة و الأمل ، و النشأة على الشغف  
الإطلاع و المعرفة ، و من علموني أن أرتقي سلم الحياة بحكمة  
و صبر ؛ برا ، و إحسانا ، و وفاء لهما : والدي العزيز ، ووالدي  
العزيزة .

رحلت عن الدنيا ولكن ما زلت في قلب حفيدك حية اللهم ارحم  
جدتي بقدر اشتياقي إليها.

لسود عبد الجليل

# شكر و تقدير .

اللهم لك الشكر كله، ولك الحمد كله، ولك الملك كله،  
وبيدك الخير كله، ولك الفضل كله، سبحانك ربي ما أحلمك،  
الحمد لله حمدًا يليق بجلالاتك وعظمتك.

و عملا بقوله صلى الله عليه و سلم : "من لم يشكر الناس لم يشكر الله "  
نتقدم بالشكر الجزيل و عظيم التقدير للأستاذة "رزقي ليندة" التي تفضلت  
بالإشراف على هذه المذكرة،

و على دعمها المستمر و توجيهاتها و نصائحها القيمة لإخراج هذا العمل في أحسن  
شكل،

فنقول لها شكرا لك من القلب أستاذتنا الفاضلة .

كما نتقدم لكل أساتذة قسم العلوم التجارية الذين رافقونا في طيلة مشوارنا الجامعي  
خاصة الأستاذ "حمزة مقيطع "

## ملخص

تهدف هذه الدراسة الى تقييم أثر انضمام الجزائر الى منطقة التبادل العربي الحر على حجم التجارة الجزائرية العربية ، وذلك من خلال التطرق الى منطقة التبادل العربي الحر و التجارة العربية البينية كذلك التجارة الخارجية للجزائر من خلال تحليل و دراسة الصادرات والواردات الجزائرية من وإلى دول المنطقة مع الاشارة الى كيفية تعزيز التبادل التجاري بين الجزائر ودول المنطقة ، و توصلت الدراسة الى ان انضمام الجزائر الى منطقة التبادل العربي الحر كان له اثار ايجابية و سلبية اثرت على حجم التجارة الخارجية الجزائرية و العربية البينية.

الكلمات المفتاحية : منطقة التبادل العربي الحر ، التجارة العربية البينية ، التكامل الاقتصادي ، التجارة الخارجية للجزائر .

## Summary

This study aims to assess the impact of Algeria's accession to the Free Arab Exchange Zone on the volume of Algerian Arab trade. Through the analysis and study of Algeria's exports and imports to and from the countries of the region, indicating how to enhance trade between Algeria and the countries of the region, The study found that Algeria's accession to the Free Arab Exchange Zone had positive and negative effects on the volume of Algerian and intra-Arab foreign trade.

**Keywords:** Arab free trade zone, intra-Arab trade, economic integration, Algeria' sforeigntrade

# الفهرس

.....	الإهداء
.....	شكر و تقدير
.....	ملخص
.....	الفهرس
.....	قائمة الجداول
.....	قائمة الاشكال
1 .....	مقدمة
4 .....	الفصل الأول: منطقة التبادل العربي الحر مدخل لزيادة التجارة العربية البينية
5 .....	تمهيد الفصل:
6 .....	المبحث الأول: عموميات حول منطقة التبادل العربي الحر والتجارة العربية البينية
6 .....	المطلب الأول: مفاهيم حول منطقة التبادل العربي الحر
6 .....	الفرع الأول: تعريف منطقة التبادل العربي الحر
7 .....	الفرع الثاني: نشأة المنطقة التبادل العربي الحر والدول الأعضاء
8 .....	الفرع الثالث: أهداف منطقة التبادل العربي الحر
9 .....	الفرع الرابع: أهمية منطقة التبادل العربي الحر
10.....	الفرع الخامس: المقومات الاقتصادية لمنطقة التبادل العربي الحر
11.....	الفرع السادس: آليات الإنضمام لمنطقة التبادل العربي الحر
13.....	المطلب الثاني: التجارة العربية البينية
13.....	الفرع الأول: تعريف التجارة العربية البينية
14.....	الفرع الثاني: أهمية التجارة العربية البينية
14.....	الفرع الثالث: تحليل التجارة العربية البينية والتجارة العربية الأجنبية خلال الفترة (2000-2022).

14.....	أولاً: تحليل التجارة العربية البينية خلال الفترة (2000-2022).
17.....	ثانياً: التجارة العربية الأجنبية خلال الفترة (2000-2022).
21.....	الفرع الرابع: أسباب ضعف التجارة العربية البينية.
23.....	المبحث الثاني: دور منطقة التبادل العربي الحر في تنشيط التجارة العربية البينية.
23.....	المطلب الأول: دور منطقة التبادل العربي الحر في زيادة صادرات وواردات بين دول المنطقة.
23.....	الفرع الأول: مساهمة منطقة التبادل العربي الحر في زيادة صادرات دول المنطقة.
24.....	الفرع الثاني: مساهمة منطقة التبادل العربي الحر في زيادة واردات دول المنطقة.
24.....	الفرع الثالث: فوائد منطقة التبادل العربي الحر.
26.....	المطلب الثاني: دور منطقة التبادل العربي الحر في تنشيط التجارة الخارجية.
26.....	الفرع الأول: التأثيرات الإيجابية لمنطقة التبادل العربي الحر.
26.....	الفرع الثاني: التأثيرات السلبية لمنطقة التبادل العربي الحر.
27.....	الفرع الثالث: تحليل دور منطقة التبادل العربي الحر في تنشيط التجارة الخارجية.
30.....	المبحث الثالث: الدراسات السابقة.
30.....	المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية.
31.....	المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية.
33.....	المطلب الثالث: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة.
34.....	خلاصة الفصل:
35.....	الفصل الثاني: دراسة حالة انضمام الجزائر الى منطقة التبادل العربي الحر.
36.....	مقدمة الفصل.
37.....	المبحث الاول : تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000-2022) .
37.....	أولاً: تطور الميزان التجاري خلال الفترة (2000-2022).
41.....	ثانياً : الصادرات والواردات الجزائرية حسب الفئات السلعية بين عامي (2000-2022).
44.....	المطلب الثاني: التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية الجزائرية (2000-2022).

44.....	أولاً: التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية
46.....	ثانياً: التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية
47.....	المبحث الثاني: انضمام الجزائر إلى منطقة التبادل العربي الحر
47.....	المطلب الأول: مراحل انضمام الجزائر إلى منطقة التبادل العربي الحر
47.....	الفرع الأول : تحليل فترة ما قبل الانضمام من عام 2000 إلى 2009:
49.....	الفرع الثاني:تحليل فترة ما بعد الانضمام من 2010 الى 2022.
49.....	المطلب الثاني: التجارة الجزائرية العربية خلال الفترة (2000-2022).
49.....	الفرع الأول: تحليل فترة ما قبل انضمام الجزائر الى منطقة التبادل العربي الحر
51.....	الفرع الثاني: تحليل فترة ما بعد انضمام الجزائر الى منطقة التبادل العربي الحر
52.....	المطلب الثالث: الهيكل السلعي للتجارة الجزائرية العربية
52.....	الفرع الأول : الهيكل السلعي للتجارة الجزائرية العربية خلال الفترة (2000-2009).
54.....	الفرع الثاني : الهيكل السلعي للتجارة الجزائرية العربية خلال الفترة 2010-2018
56.....	المبحث الثالث: أثر انضمام الجزائر إلى منطقة التبادل العربي الحر (2000-2022).
56.....	المطلب الأول : تحليل فترة ما قبل انضمام الجزائر إلى منطقة التبادل العربي الحر (2000-2009).
57.....	المطلب الثاني: الآثار الايجابية والسلبية لانضمام الجزائر إلى منطقة التبادل العربي الحر (2009-2022).
58.....	الفرع الأول : الآثار الايجابية لانضمام الجزائر الى منطقة التبادل العربي الحر.
59.....	الفرع الثاني: الآثار السلبية لانضمام الجزائر الى منطقة التبادل العربي الحر.
61.....	خلاصة الفصل :
62.....	الخاتمة
65.....	قائمة المراجع

## قائمة الجداول

- جدول رقم(01): يمثل الدول العربية وتاريخ الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة العربية..... 8
- جدول رقم (02): أداء التجارة العربية البينية خلال فترة 2000-2010 ..... 15
- جدول رقم(03): أداء التجارة العربية البينية خلال فترة 2010-2021 بالمليار دولار ..... 16
- جدول رقم(04):أداء التجارة الخارجية العربية خلال فترة 2000-2019..... 17
- جدول رقم (05) : أهم مؤشرات التجارة الخارجية للدول العربية لعامي 2021-2022..... 20
- الجدول رقم (06): مساهمة التجارة العربية البينية في التجارة الخارجية الاجمالية للدول العربية ..... 27
- الجدول رقم (07): يمثل التجارة الخارجية للجزائر بين الفترة (2000-2022). الوحدة: مليار دولار أمريكي 38
- الجدول (08) : يمثل الصادرات الجزائرية حسب الفئات السلعية بين عامي (2000-2018)..... 41
- الجدول رقم (09) : يمثل الواردات الجزائرية حسب الفئات السلعية بين عامي (2000-2018)..... 42
- الجدول (10) : يمثل الصادرات الجزائرية حسب الفئات السلعية بين عامي (2019-2022)..... 43
- الجدول رقم (11): يمثل الواردات الجزائرية حسب الفئات السلعية بين عامي (2019-2022)..... 44
- الجدول رقم (12): يمثل التوزيع الجغرافي لصادرات الجزائر للفترة 2000-2018. مليار دولار ..... 46
- الجدول رقم (13) يمثل هيكل الصادرات الجزائرية إلى الدول العربية خلال الفترة 2000-2009 ..... 52
- الجدول رقم (14) يمثل هيكل الواردات الجزائرية من الدول العربية خلال الفترة (2000-2008)..... 53
- الجدول رقم (15) يمثل هيكل الصادرات الجزائرية إلى الدول العربية خلال الفترة 2010-2018..... 54
- الجدول رقم (16) يمثل هيكل الواردات الجزائرية من الدول العربية خلال الفترة 2009-2018..... 55
- الجدول رقم (17) يمثل صادرات و واردات الجزائر خلال الفترة (2000-2008)..... 56
- الجدول رقم (18) يمثل صادرات وواردات الجزائر خلال الفترة (2009-2022)..... 57
- الجدول رقم (19) : يمثل متوسط قيمة التجارة البينية الجزائرية مع المنطقة (2005-2015) ..... 58
- الجدول رقم (20): مساهمة التجارة البينية الجزائرية مع المنطقة في اجمالي التجارة الخارجية للجزائر (2009-2015)..... 59

## قائمة الاشكال

- الشكل رقم(01): يمثل مراحل التكامل الاقتصادي ..... 6
- الشكل رقم (02): يمثل أسعار البترول خلال الفترة (2010-2015) بالدينار الجزائري ..... 40
- الشكل رقم (03): التوزيع الجغرافي لصادرات الجزائر للفترة 2000 - 2017 مليار دولار..... 45
- الشكل رقم (04) الصادرات و الواردات الجزائرية مع دول المنطقة خلال الفترة 2000-2009..... 50
- الشكل رقم (05) الصادرات و الواردات الجزائرية مع دول المنطقة خلال الفترة 2010-2022.  
مليون دولار..... 51

# المقدمة العامة

تعد منطقة التبادل العربي الحر واحدة من أهم المبادرات الاقتصادية التي تهدف إلى تعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول العربية، من خلال إزالة الحواجز الجمركية وتسهيل حركة السلع والخدمات بين هذه الدول وانضمام الجزائر إلى هذه المنطقة يمثل خطوة استراتيجية بالغة الأهمية . حيث يمكن أن يؤثر بشكل ملحوظ على حجم التجارة الجزائرية العربية و يساهم في تحفيز النمو الاقتصادي وخلق فرص جديدة للتعاون الاقتصادي في المنطقة .

يمكن أن يؤدي تسهيل التجارة البينية إلى زيادة التدفقات الاستثمارية من الدول العربية إلى الجزائر مما سيدعم التنمية الاقتصادية والبنية التحتية في البلاد. و من جانب آخر يعزز الانضمام إلى منطقة التبادل العربي الحر من نقل التكنولوجيا والمعرفة من الدول العربية الأكثر تقدماً إلى الجزائر، مما يساهم في تطوير القطاعات الصناعية والخدمية المحلية و هذا التكامل الاقتصادي يمكن أن يساعد في تحسين مستوى الجودة والتنوع في الإنتاج الجزائري، وبالتالي تعزيز قدرته التنافسية على الصعيدين الإقليمي والدولي.

تعزيز العلاقات التجارية بين الجزائر والدول العربية من خلال انضمامها إلى منطقة التبادل العربي الحر يحمل مزايا كبيرة للإستقرار السياسي والاجتماعي في المنطقة فالعلاقات الاقتصادية القوية غالباً ما تلعب دوراً مهماً في تحفيز التعاون السياسي وتعزيز التفاهم بين الدول، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى خلق بيئة أكثر استقراراً وازدهاراً في المنطقة العربية بأسرها.

و يتوقع أن يساهم انضمامها إلى زيادة حجم التجارة البينية، وتنويع صادرات الجزائر، وتعزيز التكامل الاقتصادي العربي هذا بدوره يساهم في التنمية المستدامة والاستقرار الإقليمي، ويساهم في تحسين مستوى معيشة المواطنين وتعزيز الاقتصاد الجزائري بشكل عام.

### الإشكالية العامة :

من خلال ما سبق سيتم صياغة الإشكالية التالية :

ما اثر انضمام الجزائر إلى منطقة التبادل العربي الحر على حجم التجارة الجزائرية العربية؟

### التساؤلات الفرعية :

وهو ما يقودنا لطرح التساؤلات الفرعية التالية :

1. ما هي تأثيرات تخفيض الرسوم الجمركية على صادرات الجزائر إلى الدول العربية؟
2. كيف سيساهم تبسيط الإجراءات الجمركية في تسريع حركة السلع بين الجزائر والدول العربية؟
3. ما هو الدور المتوقع للاستثمارات العربية في تعزيز الاقتصاد الجزائري؟

### الفرضية العامة :

لمعالجة وتحليل الإشكالية المطروحة يمكن عرض بعض الفرضيات كإجابة أولية على التساؤلات

المطروحة:

## مقدمة

انضمام الجزائر إلى منطقة التبادل العربي الحر سيؤدي إلى زيادة حجم التجارة الجزائرية العربية بشكل ملحوظ، مما يعزز من النمو الاقتصادي والتكامل الإقليمي.

### الفرضيات الفرعية :

تعتبر فرضية البحث هي البدعة التي يتوقعها الباحث كجواب المشكل المطروح فهي تعكس اعتقاد الباحث و تعتبر الاتجاه الأكثر توقعا و الأكثر احتمالا :

1. تخفيض الرسوم الجمركية سيزيد من تنافسية الصادرات الجزائرية في الأسواق العربية.
2. تبسيط الإجراءات الجمركية سيسهم في تسريع وتيرة التبادل التجاري بين الجزائر والدول العربية.
3. جذب الاستثمارات العربية سيساعد في تحسين البنية التحتية وتعزيز القدرات الإنتاجية المحلية في الجزائر.

### مبررات اختيار الموضوع

و قد اخترنا هذا الموضوع لعدة أسباب منها الذاتية و الموضوعية.

### مبررات موضوعية :

- قلة الأبحاث المتاحة حول تأثير منطقة التبادل العربي الحر على الاقتصاد الجزائري.
- أهمية التكامل الاقتصادي العربي لتحقيق التنمية المستدامة.
- الحاجة إلى تحليل الفوائد الاقتصادية والتحديات المحتملة لانضمام الجزائر إلى المنطقة.

### أهمية البحث :

يكتسي موضوع دراستنا أهمية بالغة وانطلاقا من هذا، فإن أهمية هذه الدراسة تأتي من العناصر التالية:

1. فهم تأثيرات التبادل الحر على الاقتصاد الجزائري.
2. تحديد الفوائد والتحديات المرتبطة بالانضمام.
3. تعزيز السياسات التجارية الجزائرية.

### أهداف البحث :

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير انضمام الجزائر إلى منطقة التبادل العربي الحر على حجم التجارة الجزائرية العربية و تشمل الأهداف الفرعية تقييم تأثير تخفيض الرسوم الجمركية على الصادرات الجزائرية، ودراسة كيفية تسريع الإجراءات الجمركية لحركة السلع، واستكشاف الدور المحتمل للاستثمارات العربية في تحسين البنية التحتية والقدرات الإنتاجية في الجزائر، كما تسعى الدراسة إلى تقديم توصيات لتعزيز التكامل الاقتصادي العربي وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مما يدعم صنع السياسات الاقتصادية والتجارية الفعالة.

### منهج الدراسة :

لقد اعتمدنا في دراستنا على وصف وتحليل تأثير انضمام الجزائر إلى منطقة التبادل العربي الحر باستخدام منهج وصفي تحليلي.

### هيكل الدراسة :

من اجل معالجة لهذا الموضوع و للاجابة على الاشكالية المطروحة تم تقسيم البحث الى :

### الفصل الاول :

خصص لادبيات النظرية من خلال ثلاث مباحث ، حيث تطرقنا في المبحث الاول الى الاطار النظري لمنطقة التبادل العربي الحر و التجارة العربية البينية . اما المبحث الثاني فيحتوي على دور منطقة التبادل العربي الحر في تنشيط التجارة العربية البينية ، بينما تناول المبحث الثالث الدراسات السابقة و القيمة المضافة .

### الفصل الثاني :

خصص الاطار التطبيقي من خلال اجراء الدراسة على حالة انضمام الجزائر الى منطقة التبادل العربي الحر ، حيث تناولنا فيه ثلاث مباحث الاول تطرقنا فيه الى تحليل الميزان التجاري الجزائري و المبحث الثاني تطرقنا الى انضمام الجزائر الى منطقة التبادل العربي الحر ، و اخيرا حللنا الاثار الايجابية و السلبية لانضمام الجزائر الى منطقة التبادل العربي الحر .

الفصل الأول: منطقة التبادل

العربي الحر مدخل لزيادة التجارة

العربية البينية

## الفصل الأول: منطقة التبادل العربي الحر مدخل لزيادة التجارة العربية البينية

### تمهيد الفصل:

يشهد العالم اليوم تطورات اقتصادية متسارعة مما يدفع الدول إلى البحث عن سبل لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري فيما بينها لمواجهة التحديات المتزايدة، وفي هذا السياق تأتي منطقة التبادل العربي الحر كأحد الحلول الاستراتيجية لتعزيز التجارة البينية بين الدول العربية حيث تهدف إلى إنشاء بيئة تجارية متكاملة من خلال إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية، إن تحقيق التكامل الاقتصادي العربي من خلال منطقة التبادل الحر ليس فقط يسهم في زيادة حجم التبادل التجاري بل يعزز أيضاً من القدرات التنافسية للدول الأعضاء على الساحة الدولية. يهدف هذا الفصل إلى تقديم نظرة شاملة عن مفهوم منطقة التبادل العربي الحر وأثرها على التجارة العربية البينية، مسلطاً الضوء على دورها الحيوي في تنشيط التجارة الخارجية والصادرات والواردات العربية البينية، مما يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية، وقد قسمنا هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: عموميات حول منطقة التبادل العربي الحر والتجارة العربية البينية

المبحث الثاني: دور منطقة التبادل العربي الحر في تنشيط التجارة الخارجية

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

## الفصل الأول: منطقة التبادل العربي الحر مدخل لزيادة التجارة العربية البينية

### المبحث الأول: عموميات حول منطقة التبادل العربي الحر والتجارة العربية البينية

يشكل التكامل الاقتصادي أحد أهم أهداف منطقة التبادل العربي الحر، حيث يسعى إلى تحقيق تعاون أوسع بين الدول العربية على الصعيدين الاقتصادي والتجاري ويهدف التكامل الاقتصادي إلى إزالة الحواجز التجارية وتسهيل حركة السلع والخدمات بين الدول الأعضاء ومن خلال هذا المبحث نحاول إبراز دور منطقة التجارة الحرة العربية في تنشيط التجارة العربية البينية وذلك بالتطرق إلى:

المطلب الأول: مفهوم منطقة التبادل العربي الحر.

المطلب الثاني: التجارة العربية البينية.

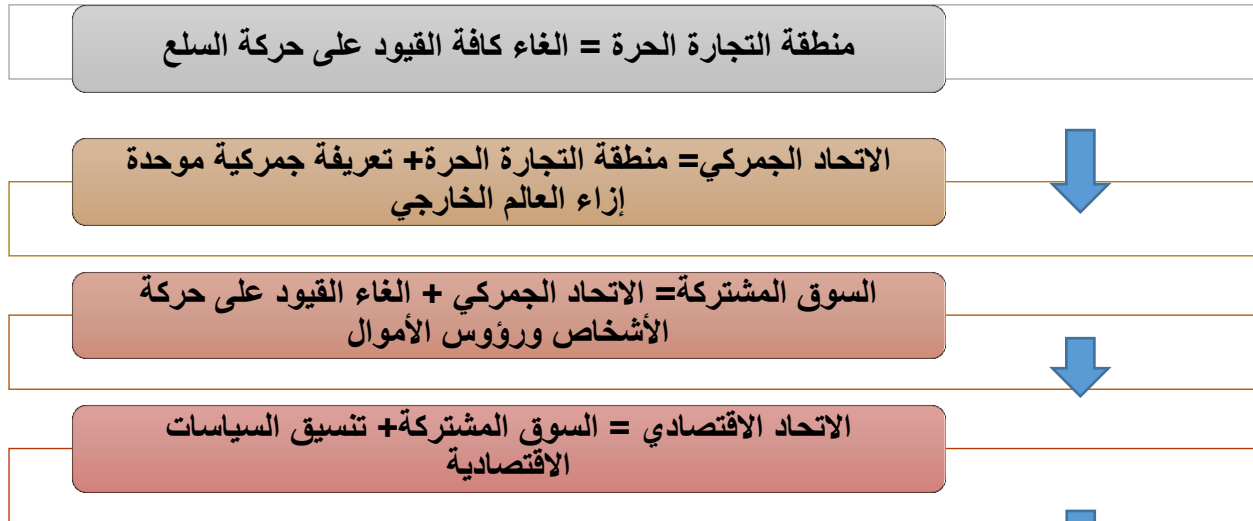
### المطلب الأول: مفاهيم حول منطقة التبادل العربي الحر

سنتطرق في هذا المطلب إلى نشأة منطقة التبادل العربي الحر وأهدافها والدول الأعضاء، كما سنتعرف إلى أهميتها والمقومات الاقتصادية لها وأخيرا آليات الانضمام لمنطقة التبادل العربي الحر.

### الفرع الأول: تعريف منطقة التبادل العربي الحر

يشير التكامل الاقتصادي إلى تكوين منطقة تجارة حرة أو اتحاد جمركي أو سوق مشتركة أو اتحاد اقتصادي بين مجموعة من الأقطار وفي منطقة التجارة الحرة، تلغى جميع التعريفات الجمركية على التجارة بين الأقطار الأعضاء غير أن كل قطر يحتفظ بمعدلاته التعريفية الخاصة مع العالم الخارجي والاتحاد الجمركي مثل منطقة التجارة الحرة، إلا أنه يوجد فيه معدل تعريفية مشترك يطبق على العالم الخارجي وتذهب السوق المشتركة إلى أبعد من الاتحاد الجمركي بالسماح أيضا بالحركة الحرة للعمل ورأس المال بين الأقطار الأعضاء ثم يذهب الاتحاد الاقتصادي، إلى أبعد من ذلك بتحقيق التوافق بين السياسات النقدية والمالية والضريبية للأقطار الأعضاء كذلك.<sup>1</sup>

### الشكل رقم(01): يمثل مراحل التكامل الاقتصادي



المصدر: من إعداد الطالبين.

من خلال المفهوم السابق يمكننا تعريف منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على أنها:

<sup>1</sup>دومنيك سالفاتور، الاقتصاد الدولي، الطبعة الرابعة، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1997، ص 99.

## الفصل الأول: منطقة التبادل العربي الحر مدخل لزيادة التجارة العربية البينية

اتفاقية متعددة الأطراف تهدف إلى تحقيق التحرير الكامل لتجارة السلع ذات المنشأ الوطني بين الدول العربية خلال فترة زمنية محددة تصل إلى عشر سنوات، يتم تطبيق تخفيض متدرج بنسبة 10% سنويا بحيث يتم إنجاز التحرير الكامل لجميع السلع العربية مع نهاية الفترة المحددة في 2007/12/21.<sup>1</sup>

### الفرع الثاني: نشأة المنطقة التبادل العربي الحر والدول الأعضاء

#### 1. نشأة منطقة التبادل العربي الحر:

في إطار تنمية التبادل التجاري بين البلدان العربية قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية في 22 من فيفري 1978 التحضير لاتفاقية تيسير المبادلات التجارية بين البلدان العربية وتمت المصادقة على هذه الاتفاقية في 10 من فيفري 1981 بتونس، كما تهدف هذه الاتفاقية إلى تحرير المبادلات التجارية بين مختلف الدول العربية وكذا تسهيل الخدمات المتعلقة بالتجارة. وأعاد المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية تفعيل هذه الاتفاقية بتاريخ 13 سبتمبر 1995 في اجتماع قمة رؤساء الدول العربية في جوان سنة 1996 تم التأكيد على تحقيق مشروع متمثل في البرنامج التنفيذي لوضع المنطقة العربية للتبادل الحر ابتداء من جانفي 1998 وتم تبني هذا المشروع في 1997 و كل دولة عربية ترغب في الدخول إلى هذه المنطقة وجب عليها المصادقة على اتفاقية تيسير و تنمية المبادلات التجارية بين البلدان العربية والالتزام رسميا بتطبيق برنامجها التنفيذي الذي يهدف إلى وضع منطقة للتبادل الحر في مدة 10 سنوات ابتداء من جانفي 1998 مع التخفيض للحقوق الجمركية ب % 10 كل سنة، كما تم تبني كذلك مبدأ المعاملة الوطنية العربية ومبدأ الشفافية و مبدأ تبادل المعلومات ومبدأ توحيد التعريفات والمعايير المتعلقة بأسس معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات كنتيجة لتطبيق البرنامج التنفيذي، وتم وضع ثلاث لجان لمتابعة تطبيق هذه المنطقة والمتمثلة في لجنة المتابعة والتنفيذ ولجنة المفاوضات التجارية ولجنة قواعد المنشأ.<sup>2</sup>

#### 2. الدول الأعضاء:

تعتبر منطقة التجارة الحرة العربية مبادرة جديدة لجامعة الدول العربية تحاول من خلالها إحياء جهود التكامل الاقتصادي الإقليمي غير الناجحة، وتستهدف أساسيا تحرير التجارة العربية من القيود الجمركية والقيود الأخرى ذات الأثر المماثل<sup>3</sup>، حيث تضم منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى 18 دولة عربية نذكرهم فيما يلي:

<sup>1</sup> صونيا بتغة، ترقية التنافسية العربية في ظل المتغيرات العالمية: افاق وتحديات، مذكرة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2007-2008، ص96.

<sup>2</sup> منطقة التبادل العربي الحر، وزارة التجارة الجزائرية، الموقع : <https://www.commerce.gov.dz/a-grande-zone-arabe-de-libre-echange>

arabe-de-libre-echange تاريخ الاطلاع: 2024/06/05، سا: 18:07

<sup>3</sup> قدي عبد المجيد البحري عبد الله، التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق، مجلة الاجتهاد للدراسات الاقتصادية والقانونية، العدد 2، الجزائر، 2012، ص 356.

## الفصل الأول: منطقة التبادل العربي الحر مدخل لزيادة التجارة العربية البينية

جدول رقم(01): يمثل الدول العربية وتاريخ الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة العربية

الدولة	تاريخ الانضمام	الدولة	تاريخ الانضمام
البحرين	2005	سوريا	2005
مصر	2005	تونس	1998
الأردن	2001	العراق	2013
لبنان	2002	اليمن	2001
المغرب	2005	الجزائر	2009
سلطنة عمان	2001	الامارات	2003
فلسطين (اشتركت كعضو غير سمي)	1999	ليبيا	2008
قطر	2005	موريتانيا	2018
السعودية	2003	الكويت	2015

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على منطقة التبادل العربي الحر، وزارة التجارة وترقية الصادرات، الموقع:

<https://www.commerce.gov.dz/a-grande-zone-arabe-de-libre-echange?>

تاريخ الاطلاع 2024/25/23، سا:13:47.

### الفرع الثالث: أهداف منطقة التبادل العربي الحر

تهدف اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلى تحقيق الأهداف التالية<sup>1</sup>:

- تحرير التبادل التجاري بين الدول العربية من الرسوم والقيود المختلفة.
  - تسيير تمويل التبادل التجاري بين الدول العربية وتسوية المدفوعات الناشئة عن هذا التبادل.
  - مراعات الظروف الإنمائية لكل دولة من الدول الأطراف في الاتفاقية وخاصة الأقل نمواً.
  - توفير حماية متدرجة للسلع والمنتجات العربية لمواجهة منافسة السلع غير العربية المثلثة أو البديلة.
  - تعديل بنية الاستثمار لتوسيع التصدير إلى الأسواق العربية وتطوير البنية التحتية للاستثمار.
  - يجب أن يُولى اهتمام خاص لمقاييس الجودة والنوعية لتعزيز المنافسة السعرية وزيادة التخصص التسويقي، حيث تشكل هذه العناصر أساساً أساسياً لتحقيق التفوق في السوق وجذب اهتمام العملاء.
  - انجاز التحرير الكامل للتجارة بين الدول الأعضاء والذي سيؤدي إلى خلق وحدة اقتصادية متكاملة.
- بالإضافة إلى<sup>1</sup>:

<sup>1</sup> حملاوي ربيعة منصري، نجاح مستقبل منطقة التجارة العربية الحرة في ظل اتفاقيات الشراكة الأورو متوسطية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد 33، 2014، ص 140.

## الفصل الأول: منطقة التبادل العربي الحر مدخل لزيادة التجارة العربية البينية

- تعزيز وتنمية المكاسب المشتركة بين الدول العربية ناتجة عن عمليات تحرير التجارة يساهم في تعزيز التكامل الاقتصادي وتعزيز العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء.
- تطوير وتفعيل العلاقات الاقتصادية والتجارية وإقامة مشاريع مشتركة بين الدول العربية.
- حماية المصالح الاقتصادية للدول العربية وزيادة الثقة بين المستثمرين والمنتجين.
- الانسجام مع متطلبات ومتغيرات نظام التجارة العالمية والعمل على الاستفادة من أحكامها بما يخدم مصالح الدول العربية ويتماشى مع ظروفها.
- العمل من أجل ترسيخ الأرضية المناسبة للنهوض بالواقع العربي والانتقال إلى مستويات أكثر تطوراً لقيام الكتلة الاقتصادية العربي (اتحاد جمركي اتحاد اقتصادي ونقدي).

### الفرع الرابع: أهمية منطقة التبادل العربي الحر

- تعد منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (GAFTA) نقطة انطلاق جادة وخطوة مهمة نحو ربط وتعزيز العلاقات الاقتصادية والمصالح العربية ودفع عجلة الاقتصاد العربي إلى مزيد من التقدم والنجاح، فهي تضمن تحقيق الكثير من المكاسب والمنافع للدول العربية ويمكن تلخيص أهم هذه المكاسب فيما يلي<sup>2</sup>:
- تؤدي إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلى ضمان فتح الأسواق بعضها على بعض وتوسيع حجم السوق الداخلية وتعزيز انتقال التكنولوجيا في الصناعات القائمة والجديدة، هذا بدوره يساهم بشكل فعال في زيادة معدلات النمو وتحسين مستوى المعيشة.
  - انفتاح الأسواق بعضها على بعض يمكن أن يؤدي إلى تعزيز القدرات والإمكانيات العربية مجتمعة، سواء كانت مادية، مالية، بشرية، أو تكنولوجية، والتي تتجاوز بكثير القدرات الفردية لأي دولة عربية على حدى وهذا يعزز فرص الاستثمار بين هذه الدول.
  - تساهم المنطقة في صون المصلحة العربية وحمايتها من محاولات السيطرة والتهميش في ظل النظام العالمي الجديد وفي تعميق العمل الاقتصادي المشترك وتعامله الإيجابي مع معطيات الاقتصاد الدولي وظاهرة العولمة.
  - إن تنفيذ بنود اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (GAFTA) يساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي على مستوى الوطن العربي ككل، وبالتالي جعل الدول العربية منطقة جاذبة للاستثمارات ومحط أنظار المستثمرين العرب والأجانب، ومشجعة لعودة رأس المال العربي العامل في الخارج بالإضافة إلى عودة أصحاب الخبرات والكفاءات العلمية العربية والاستفادة منها في تقوية وتعزيز الاقتصاد العربي.

<sup>1</sup> حبيب محمود ، فاعلية التجارة البينية بين سورية و دول مجلس التعاون الخليجي العربي في اطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال الفترة (1998-2009)، مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية ، المجلد (35)، العدد (02)، 2013 .

<sup>2</sup> سليمان معتمد، صبري عبد الرحمن، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والاستثمار العربي، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد 8، العدد 1، عمان، الأردن، 2000 ص 12.

## الفصل الأول: منطقة التبادل العربي الحر مدخل لزيادة التجارة العربية البينية

- ما تتمتع به الدول العربية من تنوع في مواردها الاقتصادية وتوافر للإمكانيات والقدرات المختلفة يساعدها على تطوير وإعادة هيكلة اقتصادها، وتنويع قاعدتها الإنتاجية، وتعزيز المشاريع الإنتاجية هذا يضمن تحقيق الوفورات الاقتصادية وزيادة القدرة التنافسية والإنتاجية للدول العربية على الصعيد العالمي في ظل التحولات الدولية الجديدة. وبذلك، تضمن القدرة على المنافسة على المدى الطويل وفقاً لمبدأ المزايا المكتسبة.

- تساعد منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على العمل من أجل التنسيق بين السياسات الاقتصادية والإنتاجية والتجارية للدول العربية وكذلك بين النظم الجمركية والضريبية بحيث يقود ذلك إلى توسيع نطاق المبادلات التجارية بين الدول العربية

### الفرع الخامس: المقومات الاقتصادية لمنطقة التبادل العربي الحر

تتوفر الدول العربية على إمكانيات مادية وبشرية وطبيعية هائلة يجعل من استغلالها بالشكل اللازم واتحادها نقطة قوة عالمية لصالح الدول العربية ومن بين العوامل المهمة لنجاح هذا التكامل نذكر ما يلي<sup>1</sup>:

- وضع قواعد جديدة ومتفق عليها للتكامل الإقليمي.
  - السند القانوني لمنطقة التجارة الحرة العربية حيث أنها تستند إلى اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري سنة 1981 التي تعد الإطار القانوني للمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
  - وضع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجامعة الدولية العربية برنامج تنفيذي لمنطقة التجارة الحرة، بما يتوافق مع المعايير والمتطلبات الدولية وذلك للحصول على الاعتراف الرسمي من المنظمة العالمية للتجارة وتسريع عملية تأسيس المنطقة وتشجيع الاستثمار والتبادل التجاري بين الدول الأعضاء
  - تطبيق العديد من الدول العربية لبرامج إصلاحات الاقتصادية متشابهة قائمة على اقتصادات السوق وتحرير التجارة الخارجية الأمر الذي أدى إلى تقارب السياسات الاقتصادية في كثير من الدول العربية.
- بالإضافة إلى<sup>2</sup>:

- توفر الإرادة السياسية: إن عملية التكامل الاقتصادي عملية سياسية واقتصادية في آن واحد ووجود القرار السياسي ضروري لقيام منطقة تجارة الحرة وفي حالة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى يلاحظ أن إنشائها قد صدر على مستوى ملوك ورؤساء الدول العربية وعلى مستوى وزراء الخارجية ووزراء المال والاقتصاد في الدول العربية وهو ما يعني أن الإرادة السياسية متوفرة لإقامة هذه المنطقة.
- الإطار المؤسسي الفاعل: حيث يعتبر المجلس الاقتصادي والاجتماعي جهة الإشراف الرئيسية على تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ويساعده في أداء مهامه عدد من الأجهزة واللجان المتخصصة.

<sup>1</sup> زهية الموشي، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كآلية لتفعيل التكامل الاقتصادي العربي، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 9، العدد 33، جامعة بغداد، 2013، ص 120-121.

<sup>2</sup> لجوزي فتحة، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كمدخل للتكامل الاقتصادي العربي في ظل العولمة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 2005-2006، ص 120-122.

## الفصل الأول: منطقة التبادل العربي الحر مدخل لزيادة التجارة العربية البينية

- تقارب مستويات التطور الاقتصادي: وذلك لأن الدول التي تتقارب فيها مستويات التطور تتوزع مكاسب التكامل فيما بينها بشكل متقارب وأكثر عدالة وتعتبر الدول العربية متقاربة فيما بينها من حيث التطور الاقتصادي بسبب التقارب في مستويات البحث العلمي والتكنولوجي ومستويات تراكم رأس المال وهو ما يسهل عملية التخصص الإنتاجي وإعادة توزيع الموارد بين الدول العربية داخل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عند قيامها.

### الفرع السادس: آليات الإنضمام لمنطقة التبادل العربي الحر

#### 1. خطوات الانضمام إلى منطقة التبادل العربي الحر<sup>1</sup>:

- إيداع الهيكل التعريفي الجمركي: يجب إيداع التعريفات الجمركية الفعلية للدولة وفق النظام المنسق \* (HS) المعمول به حتى 31 ديسمبر 1997 لدى الأمانة العامة للجامعة العربية.
- تطبيق تخفيض الرسوم الجمركية: يجب أن تصدر الدولة قرارًا تنفيذيًا من إدارتها الجمركية لتطبيق تخفيض تدريجي بنسبة 10% سنويًا على الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل على استيراد السلع العربية، بدءًا من 1 يناير 1998 ولمدة عشر سنوات (تم تعديله لاحقًا ليكون ثماني سنوات).
- اعتماد قواعد منشأ السلع العربية: ينبغي اعتماد القواعد العامة لمنشأ السلع العربية التي يقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بما في ذلك شهادة المنشأ العربية، وإبلاغ الأمانة العامة بالجهات المعنية بإصدار وتصديق شهادات المنشأ، ونماذج التوقيعات والأختام المستخدمة.
- الالتزام \* بالزرزامة الزراعية العربية المشتركة: يجب الالتزام بالزرزامة الزراعية العربية المشتركة والقواعد والضوابط التي يحددها المجلس الاقتصادي والاجتماعي لإدراج السلع الزراعية فيها.
- اعتماد قائمة السلع المستثناة: يجب اعتماد قائمة السلع التي تُستثنى من أحكام البرنامج التنفيذي لأسباب دينية، بيئية، صحية، أو أمنية، والالتزام بالقواعد والضوابط التي يحددها المجلس الاقتصادي والاجتماعي لطلبات الاستثناء.

#### 2. معايير الالتزام بالتنفيذ في منطقة التبادل العربي الحر

تعتمد الأمانة العامة لجامعة الدول العربية على البيانات المقدمة من الدول الأعضاء لمتابعة تنفيذ الاتفاقيات، وفقًا للمادتين (16) من اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية و(5) من البرنامج التنفيذي التي تشدد على الشفافية وإبلاغ المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالمعلومات ذات الصلة بالإضافة إلى ذلك، تستفيد الأمانة من تقارير القطاع الخاص عبر الاتحاد العام للغرف العربية والمنظمات العربية المتخصصة والدراسات من

<sup>1</sup> العالية الشرع، أثر اتفاقيات التعاون والشراكة على حجم التجارة العربية البينية، مذكرة الماجستير، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية، الجزائر، 2010-2011، ص 135-136.

\* النظام المنسق هو جزء من النظام الموحد دوليًا للأسماء والأرقام لتصنيف المنتجات المتداولة تجاريًا - تضع المنظمة العالمية للجمارك (WCO) هذه الرموز وتحافظ عليها. يتيح هذا النظام لجميع البلدان/المناطق أن تكون على وفاق عند تصنيف المنتجات قبل التصدير والاستيراد.

## الفصل الأول: منطقة التبادل العربي الحر مدخل لزيادة التجارة العربية البينية

المؤسسات المالية العربية ومعلومات الشركات العاملة في الاستيراد والتصدير، وكذلك نتائج الزيارات الميدانية للمنافذ الجمركية<sup>1</sup>.

وعلى الرغم من هذه الجهود ما زالت هناك تحديات وقصور في آليات المتابعة الفعالة حيث أن الكثير من المؤشرات عن عناصر التنفيذ ما زالت غير واضحة وفيما يلي يعرض بعض العناصر الرئيسية المستخدمة لتقييم مدى التزام الدول الأعضاء بالتنفيذ<sup>2</sup>:

- **تخفيض الرسوم الجمركية تدريجياً:** تطبيق تخفيض بنسبة 10% سنوياً على الرسوم الجمركية المفروضة على استيراد السلع العربية من الدول الأعضاء.
- **تخفيض الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل تدريجياً:** تطبيق تخفيض بنسبة 10% سنوياً على الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل.
- **المعاملة الوطنية للسلع العربية:** تطبيق المعايير الفنية الوطنية على السلع العربية المستوردة من الدول الأعضاء بما في ذلك المواصفات والمقاييس ومعايير الجودة وإجراءات الفحوص المخبرية والرسوم المحصلة عليها وقواعد المنشأ الوطنية والاشتراطات الصحية والأمنية والبيئية.
- **الالتزام بالزرزامة الزراعية العربية المشتركة:** الالتزام بالزرزامة الزراعية العربية المشتركة والقواعد والضوابط التي يحددها المجلس الاقتصادي والاجتماعي.
- **الالتزام بالاستثناءات:** الالتزام بالاستثناءات التي أقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بما في ذلك منح استثناءات للسلع الصناعية ونصف المصنعة لفترة أقصاها ثلاث سنوات بدءاً من 16 سبتمبر 1999.
- **عدم تطبيق قيود على الاستيراد:** عدم تطبيق أية قيود جمركية أو غير جمركية على الاستيراد من الدول الأعضاء.
- **عدم إصدار تشريعات مخالفة:** عدم إصدار قوانين أو تشريعات تعطل أو تخالف أحكام الاتفاقية والبرنامج التنفيذي.
- **تبسيط الإجراءات الحدودية:** عدم المبالغة في الإجراءات الحدودية خاصة فيما يتعلق بالتخليص الجمركي التفتيش الجمركي التفريغ والتحميل وفرض الرسوم ومنح التأشيرات.
- **تقديم تقارير عن السياسات التجارية والاقتصادية:** تقديم تقارير عن السياسات التجارية والاقتصادية ذات العلاقة بتطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، مثل سياسات الدعم للسلع الزراعية والسياسات الاستثمارية والصناعية.

### 3. وضع الدول العربية الأقل نمواً

منح المجلس الاقتصادي والاجتماعي ميزة تفضيلية للدول العربية الأقل نمواً عبر المواد التالية<sup>1</sup>:

<sup>1</sup>العالية الشرع، المرجع السابق، ص 136.

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق، ص 136-137.

## الفصل الأول: منطقة التبادل العربي الحر مدخل لزيادة التجارة العربية البينية

- المادة الأولى، الفقرة (7) من اتفاقية: تسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، الأقل نمواً على أنها الأطراف التي يقرر المجلس اعتبارها كذلك.
- المادة الثانية، الفقرة (6) من نفس الاتفاقية: تلزم بمراعاة الظروف الإنمائية لجميع الدول الأعضاء مع التركيز على الدول الأقل نمواً.
- المادة السابعة، الفقرة (3) من نفس الاتفاقية: تُمنح منتجات الدول الأقل نمواً معاملة تفضيلية وفقاً لمعايير يقرها المجلس.
- المادة السابعة من برنامج منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: تطبق مبدأ المعاملة الخاصة للدول الأقل نمواً بمنحها معاملة تفضيلية بشرط تقديم طلب يحدد طبيعة المعاملة التفضيلية المطلوبة وموافقة المجلس عليها.

نلاحظ من خلال هذا المطلب الذي تطرقنا إليه أن منطقة التبادل العربي الحر تمثل إطاراً مهماً للتعاون الاقتصادي بين الدول العربية حيث تأسست بهدف تعزيز التجارة والاستثمارات بين الدول الأعضاء وتضم هذه المنطقة العديد من الدول العربية التي تسعى لتعزيز التبادل التجاري وتحسين بيئة الاستثمار، كما تهدف منطقة التبادل العربي الحر إلى تحقيق عدة أهداف منها: تعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء وتوفير فرص عمل جديدة حيث نجد أن أهمية هذه المنطقة من قدرتها على تعزيز النمو الاقتصادي وتنمية البنية التحتية وتعزيز التنمية المستدامة كما تتمتع منطقة التبادل العربي الحر بمقومات اقتصادية متنوعة تشمل الثروات الطبيعية والبنية التحتية والعمالة الماهرة مما يجعلها محط أهمية كبيرة في سبيل تعزيز التبادل التجاري وتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية.

### المطلب الثاني: التجارة العربية البينية

تعتبر التجارة العربية البينية ضرورة حتمية في ظل التطورات العالمية المتسارعة سيتم في هذا المطلب تناول ماهية التجارة البينية من خلال تعريفها وإبراز أهميتها، واستعراض وتحليل تدفقات التجارة العربية البينية والتجارة العربية الأجنبية خلال الفترة (2000-2022)، بالإضافة إلى تسليط الضوء على أهم أسبابها ضعف التجارة العربية البينية.

### الفرع الأول: تعريف التجارة العربية البينية

تعرف التجارة البينية بأنها: حركة السلع والمنتجات والخدمات عبر حدود الدول، وهي تشكل حصة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي لكل دولة، كما أنها من بين القطاعات الحيوية في الاقتصاد وتعتبر مؤشراً جوهرياً على

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، ص 138-139.

## الفصل الأول: منطقة التبادل العربي الحر مدخل لزيادة التجارة العربية البينية

قدرة الدول إنتاجيا في الأسواق الدولية، وقد تكون بين الدول المتجاورة يجمعها إقليم واحد أو حتى بين دول غير متجاورة يجمعها تجمع اقتصادي فريد<sup>1</sup>.

### الفرع الثاني: أهمية التجارة العربية البينية

تعد أهمية التجارة العربية البينية أكثر من مجرد تحويل الصادرات إلى عائدات أجنبية تلبي احتياجات الاستثمار والاستهلاك بل تمتد وظيفتها لتشمل أيضاً الوظيفة الإنتاجية حيث تفتح فرص التصدير الأبواب أمام ريادة الإنتاج وزيادة الدخل، يمكن توضيح أهمية التجارة البينية من خلال<sup>2</sup>:

- تنوع هيكل الصادرات الزراعية وزيادة الصادرات الصناعية حيث تشتد المنافسة في الأسواق الخارجية وتفاقم الإجراءات المالية؛
- تأمين وتشغيل الطاقات الإنتاجية التي أقيمت خلال الفترات السابقة التي تعاني فيها من التوقف لعدم وجود الأموال اللازمة لتواصل إنتاجها وهي تتمثل في مؤسسات النقل ومؤسسات التخفيف والتسويق وغيرها؛
- توفر إمكانية الاستمرار بنجاح في عملية التصنيع وتطوير الإنتاج الزراعي حتى يمكن البقاء في الأسواق العربية؛
- تحسين الإنتاج من السلع الصناعية والزراعية المصنعة حتى يمكن إحلالها محل مثيلاتها من السلع الأجنبية التي تأتي في الأسواق الأوروبية؛
- إيجاد آلية مناسبة لخلق فوائد للتبادل البيني عن طريق استغلال الطاقات الإنتاجية وتخطيط التشكيلة السلعية المناسبة؛
- توسيع نطاق التبادل التجاري البيني حتى يشمل كل الدول العربية الأعضاء في الجامعة العربية لتحقيق النتائج المرجوة والاستفادة من الفوائد الموجودة في الدول المختلفة؛
- التنسيق الكامل بين الدول العربية في حجم النوعيات المنتجة حتى لا تؤدي إلى الركود وتراكم السلع المعروضة.

الفرع الثالث: تحليل التجارة العربية البينية والتجارة العربية الأجنبية خلال الفترة (2000-2022).

أولاً: تحليل التجارة العربية البينية خلال الفترة (2000-2022).

التجارة العربية البينية تشير إلى المبادلات التجارية التي تحدث بين دول العالم العربي ويتم تحليل هذه المبادلات من خلال دراسة صادرات وواردات الدول العربية، من خلال الجدول التالي نظرة شاملة عن تطور أداء التجارة العربية البينية منذ عام 2000 الى غاية 2022.

<sup>1</sup> تقالي بن يونس، صافي أحمد، محددات التجارة البينية في الدول العربية خلال الفترة 2004-2018، مجلة المالية والأسواق، المجلد 08، العدد 01، 2021، ص 451.

<sup>2</sup> ثامر محسن، عبدة زهير، مستقبل التجارة العربية بين الواقع والمأمول، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 04، العدد 01، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2021، ص 453.

## الفصل الأول: منطقة التبادل العربي الحر مدخل لزيادة التجارة العربية البينية

جدول رقم (02): أداء التجارة العربية البينية خلال فترة 2000-2010

السنوات المؤشرات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الصادرات البينية (مليار دولار)	16.05	17.25	20.9	25.47	34.67	48.3	58.6	71.0	86.8	76.8	77.7
الواردات البينية (مليار دولار)	15.7	17.08	20.16	21.87	29.75	44.1	53.6	64.2	78.2	72.4	77.20
التجارة العربية البينية (صادرات + واردات) 2/ (مليار دولار)	15.87	17.15	20.5	23.55	32.15	46.2	56.1	67.6	82.5	74.6	77.40
نسبة الصادرات البينية الى اجمالي الصادرات %	6.2	7.3	8.5	8.4	8.7	8.5	8.5	8.8	8.7	10.28	8.60
نسبة الواردات البينية الى اجمالي الواردات %	10.5	10.6	11.8	11.2	12.2	12.6	13.11	12.0	11.04	11.2	11.84
نسبة التجارة العربية البينية الى الاجمالية %	7.8	8.6	9.9	9.6	10.1	10.55	10.80	10.4	9.87	10.72	10.20

**المصدر:** كريم نديم، تحليل أداء التجارة العربية البينية وفق نموذج الجاذبية: (دراسة حالة دول شمال افريقيا)، مذكرة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، 2013-2014، ص 66-67.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (02) أن أداء التجارة العربية البينية خلال الفترة الممتدة من عام 2000 إلى عام 2004 زيادة مستمرة في قيمة الصادرات البينية حيث تضاعفت تقريبا من 16.05 مليار دولار في عام 2000 إلى 34.67 مليار دولار في عام 2004 حيث يعكس هذا النمو تحسنا في العلاقات التجارية بين الدول العربية وزيادة تكاملها الاقتصادي، بالنسبة للواردات البينية فقد شهدت أيضاً زيادة ملحوظة من 15.7 مليار دولار في عام 2000 إلى 29.75 مليار دولار في عام 2004 مما يعكس نمواً في الطلب على المنتجات والخدمات بين الدول العربية كما ارتفعت نسبة التجارة البينية إلى إجمالي التجارة العربية من 7.8% في عام 2000 إلى 10.1% في عام 2004 مما يدل على تعزيز الروابط الاقتصادية بين الدول العربية وزيادة التبادل التجاري بينها ومع نهاية سنة 2004 وبداية سنة 2005 كانت الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل حيث بلغت قيمة الصادرات العربية البينية مع نهاية سنة 2010 حوالي 77.7 مليار دولار في حين بلغت قيمة الواردات العربية البينية 76.8 مليار دولار بذلك تكون قيمة التجارة العربية البينية قد وصلت إلى 10.2% من إجمالي التجارة العربية.

ومن خلال الجدول التالي يمكننا رؤية تطور الصادرات والواردات البينية العربية بالإضافة إلى معدلات نمو التجارة البينية العربية خلال الفترة 2010-2021.

## الفصل الأول: منطقة التبادل العربي الحر مدخل لزيادة التجارة العربية البينية

جدول رقم(03): أداء التجارة العربية البينية خلال فترة 2010-2021 بالمليار دولار

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
التجارة العربية البينية	90.6	102	110.7	119.4	120.6	106.4	98	105.5	112.6	112.8	95.8	112.5
معدل التغير السنوي	12.6	12.6	8.6	7.4	1	11.8-	7.9-	6	6.8	0.1	-15.1	17.5
الصادرات العربية البينية	97.4	103.9	111	116.1	120.8	106.5	97.4	108.1	112.2	113.1	98.8	113.9
معدل التغير السنوي (%)	11.6	6.7	6.9	3.3	4	11.8-	8.6-	8.1	3.8	0.9	-12.7	15.3
الواردات العربية البينية	83.7	100.1	110.5	122.6	120.5	106.4	98.7	102.9	113.1	112.5	92.8	111.2
معدل التغير السنوي (%)	13.8	19.6	10.3	5.6	1.7-	11.7-	7.2-	3.9	9.9	-0.6	-17.4	19.7

**المصدر:** بوعايدة ذهبية ريمة، دور التكامل الاقتصادي العربي في تفعيل التبادل التجاري الأورو-عربي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 23، العدد 01، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، 2023، ص 141.

من خلال تحليل الجدول رقم (03) الذي يعرض أداء التجارة العربية البينية في الفترة من 2010 إلى 2021 نلاحظ أن هذا الأداء شهد تقلبات من 2010 إلى 2014 كان هناك نمو مستمر في حركة التجارة البينية، لكن خلال سنتي 2015 و 2016 انخفضت التجارة بشكل ملحوظ بسبب تأثير الأزمة المالية العالمية وتراجع أسعار النفط في عام 2014 إلى جانب حالة عدم الاستقرار التي شهدتها بعض الدول العربية، كما عاد الأداء للانتعاش في الفترة من 2017 إلى 2019 مدفوعا بزيادة أسعار النفط العالمية، مما عزز التبادل التجاري بين الدول العربية ومع ذلك في عام 2020 تراجعت حركة التجارة مرة أخرى نتيجة انخفاض أسعار النفط وتأثيرات جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي، حيث شهدت التجارة العربية البينية انتعاشا مجددا في عام 2021 مع تحسن الظروف الاقتصادية وارتفاع أسعار النفط.

كما نجد أن التجارة العربية البينية في عام 2022 قد ساهمت فيما يلي:

## الفصل الأول: منطقة التبادل العربي الحر مدخل لزيادة التجارة العربية البينية

- تجارة السلع: ارتفعت بمعدل 43.5% لتبلغ نحو 508.2 مليارات دولار خلال عام 2022، لتمثل 17.8% من إجمالي التجارة العربية السلعية مع تركزها في دول مجلس التعاون الخليجي ومصر بحصة 85.4% من الإجمالي<sup>1</sup>.
  - التجارة في الخدمات: في عام 2022 شهدت التجارة العربية البينية في الخدمات ارتفاعا بمعدل 31.3% أي ما يساوي 675 مليار دولار سنة 2022 ، بإجمالي 4.9% من تجارة الخدمات في العالم<sup>2</sup>.
- ثانيا: التجارة العربية الأجنبية خلال الفترة (2000-2022).

### جدول رقم(04): أداء التجارة الخارجية العربية خلال فترة 2000-2019

السنوات	الصادرات العربية	الواردات العربية	الصادرات العالمية	الواردات العالمية	وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية %	وزن الواردات العربية في الواردات العالمية %
2000	259.7	149.7	6.385.0	6.595.6	4.1	2.3
2001	236.7	161.0	6.140.4	6.392.3	3.9	2.5
2002	245.0	171.5	6.427.7	6.640.3	3.8	2.6
2003	304.0	194.9	7.498.8	7.757.8	4.1	2.5
2004	396.5	243.1	9.099.3	9.470.0	4.4	2.6
2005	569.0	350.2	10.434.0	10.675.4	5.5	3.3
2006	692.5	400.8	12.100.8	12.252.7	5.7	3.3
2007	807.4	535.3	13.768.1	14.072.1	5.9	3.8
2008	1.067.8	705.0	15.962.8	16.223.9	6.7	4.3
2009	726.1	603.3	12.348.2	12.471.0	5.9	4.8
2010	902.9	651.4	15.254.0	15.457.0	5.9	4.2
2011	1.199.6	734.8	18.291.0	18.487.0	6.6	4.0
2012	1.322.1	813.8	18.404.0	18.608.0	7.2	4.4
2013	1.316.3	860.6	18.784.0	18.874.0	7.0	4.6
2014	1.229.6	889.3	18.935.0	19.024.0	6.5	4.7
2015	864.9	819.9	16.553.5	16.713.3	5.2	4.9
2016	781.7	763.0	16.041.0	16.188.8	4.9	4.7
2017	901.8	790.5	17.735.1	17.964.8	5.1	4.4
2018	1.081.5	816.7	19.465.4	19.800.5	5.6	4.1
2019	1.009.6	838.4	18.885.9	19.226.1	5.3	4.4

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على: صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2005، 2020، 2015، 2020، الفصل الثامن ، تاريخ الاطلاع : 2024/06/05 ، سا: 13:00 ، متاح على الموقع:

<sup>1</sup> المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، النشرة الفصلية الثانية لعام 2023 ، تاريخ الاطلاع 2024/06/04، سا: 23:59 ، متاح على الموقع : <https://www.dhaman.net/ar/events/>

<sup>2</sup> المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات ، نشرة ضمان الاستثمار ، العدد 02 ، 2023 ، ص 13

## الفصل الأول: منطقة التبادل العربي الحر مدخل لزيادة التجارة العربية البينية

<https://www.amf.org.ae/ar/publications/altqryr-alaqtsady-alrby-almwhd/altqryr-alaqtsady-alrby-almwhd-2005>

<https://www.amf.org.ae/ar/publications/altqryr-alaqtsady-alrby-almwhd/altqryr-alaqtsady-alrby-almwhd-2010>

<https://www.amf.org.ae/ar/publications/altqryr-alaqtsady-alrby-almwhd/altqryr-alaqtsady-alrby-almwhd-2015>

<https://www.amf.org.ae/ar/publications/altqryr-alaqtsady-alrby-almwhd/altqryr-alaqtsady-alrby-almwhd-2020>

نلاحظ من الجدول رقم (04) أن خلال عام 2004 شهدت التجارة الخارجية للدول العربية نمواً ملحوظاً متجاوزاً نسب النمو السنوية منذ عام 2001 وارتفعت قيمة الصادرات العربية بنسبة 30.4% من 304 مليار دولار وفي عام 2003 إلى 396.5 مليار دولار في عام 2004 مدفوعة بارتفاع أسعار النفط الخام هذا النمو تجاوز نسبة نمو الصادرات العالمية التي بلغت 21.3% في نفس العام مما زاد حصة الصادرات العربية في السوق العالمية من 4.1% إلى 4.4% ، أما الواردات العربية فقد نمت بنسبة 24.7% من 194.9 مليار دولار في عام 2003 إلى 243.1 مليار دولار في عام 2004 ورغم نمو الواردات العالمية بنسبة 22.1% لم يتغير كثيراً نصيب الواردات العربية في السوق العالمية<sup>1</sup>.

تراجع الطلب العالمي على النفط وانخفاض أسعاره من منتصف 2008 حتى 2009 أدى إلى انخفاض حاد في الصادرات النفطية للدول العربية وركود الاقتصاد العالمي وانخفاض الطلب في أسواق الشركاء التجاريين الرئيسيين أدى إلى تراجع الصادرات العربية للسلع المصنعة وتشدد المصارف في تمويل التجارة الخارجية بسبب الأزمة مما زاد من تكاليف التمويل وقلص الفترات المتاحة له حيث انخفضت الصادرات الإجمالية للدول العربية بنسبة 32% من 1,068 مليار دولار في 2008 إلى 726 مليار دولار في 2009 وانخفضت نسبة الصادرات العربية في السوق العالمية من 6.7% في 2008 إلى 5.9% في 2009، كذلك انخفضت الواردات الإجمالية العربية بنسبة 14.4% من 705 مليار دولار في 2008 إلى 603 مليار دولار في 2009 ورغم التباطؤ الاقتصادي ساعدت البرامج المالية التحفيزية على تخفيف حدة التراجع في الواردات مما زادت نسبة الواردات العربية في السوق العالمية من 4.3% في 2008 إلى 4.8% في 2009<sup>2</sup>.

كما أثر انخفاض أسعار النفط العالمية بشكل مباشر على التجارة الخارجية العربية في عام 2014 انخفضت قيمة الصادرات السلعية العربية الإجمالية بنسبة 6.6% من 1,316 مليار دولار في 2013 إلى 1,230 مليار

<sup>1</sup> صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2005، الفصل الثامن، ص2، تاريخ الاطلاع 2024/06/06، سا: 02:23، الموقع: <https://www.amf.org.ae/ar/publications/altqryr-alaqtsady-alrby-almwhd/altqryr-alaqtsady-alrby-almwhd-2005>

<sup>2</sup> صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010، الفصل الثامن، ص167، تاريخ الاطلاع 2024/06/06، سا: 02:23، الموقع: <https://www.amf.org.ae/ar/publications/altqryr-alaqtsady-alrby-almwhd/altqryr-alaqtsady-alrby-almwhd-2010>

## الفصل الأول: منطقة التبادل العربي الحر مدخل لزيادة التجارة العربية البينية

دولار في 2014 مما قلل من حصة الصادرات العربية في السوق العالمية من 7.0% إلى 6.5% من جهة أخرى ارتفعت الواردات السلعية الإجمالية العربية بنسبة 3.3% من 860.6 مليار دولار في 2013 إلى 889.3 مليار دولار في 2014 هذا الارتفاع تأثر بعوامل متعددة منها: السياسات الاقتصادية الهادفة للحد من الاستيراد والعوامل الجيوسياسية في بعض الدول العربية وانخفاض أسعار النفط العالمية وزيادة الإنفاق الحكومي في بعض الدول، مما ساعد في الحفاظ على مستوى الواردات من السلع الرأسمالية<sup>1</sup>.

وكذلك أثرت التوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين منذ عام 2018 إلى غاية منتصف ديسمبر 2019 إلى جانب عدم اليقين بشأن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بشكل ملحوظ على التجارة الخارجية للدول العربية وتأثرت الصادرات نتيجة لتوتر العلاقات مع الصين والولايات المتحدة حيث تمثل الصين 13.6% من الصادرات العربية وهي أكبر مستورد للنفط العربي (62% من الصادرات) وانخفضت أسعار النفط بنسبة 10% في 2019 مقارنة بـ2018، مما أدى إلى انخفاض الصادرات السلعية العربية بنسبة 6.7% من 1,081.5 مليار دولار في 2018 إلى 1,009.6 مليار دولار في 2019 وتراجعت حصة الصادرات العربية في السوق العالمية من 5.6% في 2018 إلى 5.3% في 2019، وارتفاع الواردات العربية زادت في الواردات السلعية العربية بنسبة 2.7% من 816.7 مليار دولار في 2018 إلى 838.4 مليار دولار في 2019 وارتفعت حصة الواردات العربية في السوق العالمية من 4.1% في 2018 إلى 4.4% في 2019<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015، الفصل الثامن، ص 197، تاريخ الاطلاع 2024/06/06، سا: <https://www.amf.org.ae/ar/publications/altqryr-alaqtsady-alrby-almwhd/altqryr-02:23>، الموقع:

[alaqtsady-alrby-almwhd-2015](https://www.amf.org.ae/ar/publications/altqryr-alaqtsady-alrby-almwhd-2015)

<sup>2</sup> صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2019، الفصل الثامن، ص 160، تاريخ الاطلاع 2024/06/06، سا: [02:23](https://www.amf.org.ae/ar/publications/altqryr-alaqtsady-alrby-almwhd/altqryr-alaqtsady-alrby-02:23)، الموقع:

<https://www.amf.org.ae/ar/publications/altqryr-alaqtsady-alrby-almwhd/altqryr-alaqtsady-alrby-almwhd-2019>

## الفصل الأول: منطقة التبادل العربي الحر مدخل لزيادة التجارة العربية البينية

### جدول رقم (05) : أهم مؤشرات التجارة الخارجية للدول العربية لعامي 2021-2022.

أهم مؤشرات التجارة الخارجية للدول العربية لعامي 2021 و2022 ( القيمة بالمليار دولار )

The most important indicators of foreign trade for Arab countries in 2021 and 2022 (value in US\$ bn)

المؤشر	2021	2022	التغير Change 2021-2022	نسبة التغير % of Change	المؤشر
<b>تجارة السلع والخدمات</b>	<b>2668</b>	<b>3532</b>	<b>864</b>	<b>32.4</b>	<b>Trade in goods and services</b>
صادرات السلع والخدمات	1413.8	2030.1	616	43.6	Exports of goods and services
واردات السلع والخدمات	1254.3	1501.7	247	19.7	Imports of goods and services
ميزان السلع والخدمات	159.4	528.5	369	231.4	Goods and services balance
<b>تجارة السلع</b>	<b>2154</b>	<b>2857</b>	<b>703</b>	<b>32.6</b>	<b>Merchandise Trade</b>
صادرات السلع	1196.2	1707.4	511	42.7	Merchandise exports
واردات السلع	957.8	1149.4	192	20.0	Merchandise imports
ميزان السلع	238.3	558.0	320	134.1	Merchandise balance
<b>تجارة الخدمات</b>	<b>514</b>	<b>675</b>	<b>161</b>	<b>31.3</b>	<b>Services Trade</b>
صادرات الخدمات	217.6	322.8	105	48.3	Service exports
واردات الخدمات	296.5	352.3	56	18.8	Service imports
ميزان الخدمات	(78.9)	(29.6)	49	(62.5)	Services balance

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات ، نشرة ضمان الاستثمار ، العدد 02 ، 2023 ، ص 13 .

نلاحظ من خلال الجدول رقم ( 05 ) انه شهدت تجارة الخدمات في الدول العربية ارتفاعاً بمعدل 31.3% لتصل إلى 675 مليار دولار خلال عام 2022 ما يعادل 4.9% من إجمالي تجارة الخدمات في العالم متجاوزة مستويات ما قبل جائحة كوفيد-19 صدرت الدول العربية خدمات بقيمة 322.8 مليار دولار خلال عام 2022 بارتفاع قدره 48.3% مقارنة بعام 2021 واستوردت خدمات بقيمة 352 مليار دولار مما أدى إلى عجز قدره 30 مليار دولار لكنه تقلص بمعدل 62.5% مقارنة بعام 2021 استحوذت الإمارات، السعودية، قطر، مصر، والكويت على نحو 79% من إجمالي التجارة العربية في الخدمات نمت تجارة الخدمات في الأردن بأعلى معدل بلغ 57%، بينما سجلت البحرين تراجعاً بمعدل 14.3% وارتفعت تجارة السلع في الدول العربية بمعدل 32.6% لتبلغ نحو 2.9 تريليون دولار خلال عام 2022 مدعومة بنمو تجارة الوقود وارتفاع أسعار النفط والغاز نمت صادرات السلع بمعدل 42.7% لتبلغ 1.7 تريليون دولار بينما ارتفعت الواردات بمعدل 20% لتصل إلى 1.1 تريليون دولار ارتفع فائض الميزان السلعي بمعدل 134% ليبلغ نحو 558 مليار دولار وحصّة التجارة السلعية العربية من مجمل التجارة السلعية في الدول النامية ارتفعت من 11.2% عام 2021 إلى 13.2% عام 2022 المواد الأولية تمثل الحصّة الأكبر من الصادرات السلعية العربية بحصة تجاوزت 75% خلال العام 2022، بينما تستحوذ السلع المصنعة على الحصّة الأكبر من الواردات السلعية ويتسم مؤشر تنوع الصادرات بالتباين بين دول المنطقة حيث يظهر ارتفاع درجة التنوع في تونس، الإمارات، مصر، جيبوتي، ولبنان مقارنة بباقي الدول العربية وعلى وجه

## الفصل الأول: منطقة التبادل العربي الحر مدخل لزيادة التجارة العربية البينية

الخصوص الدول النفطية على صعيد الشركاء التجاريين، استحوذ أكبر 10 مصدريين عالميين على نحو 38% من واردات الدول العربية بقيمة 697 مليار دولار في المقابل بلغت حصة أكبر 10 دول مستوردة من المنطقة نحو 57% من مجمل الصادرات العربية بقيمة 973.3 مليار دولار وارتفعت التجارة العربية البينية في السلع بمعدل 43.5% لتبلغ نحو 508 مليارات دولار حيث استحوذت دول مجلس التعاون الخليجي ومصر على نحو 85.4% من هذه التجارة خلال عام 2022 بقيمة 434 مليار دولار.<sup>1</sup>

### الفرع الرابع: أسباب ضعف التجارة العربية البينية

من خلال الاحصائيات السابقة لسنوات الدراسة 2000-2022 لاحظنا ضعف التبادلات التجارية العربية العربية مقارنة مع التجارة العربية الأجنبية هذا يعود الى عدة أسباب نلخصها فيما يلي:

- **القيود النقدية:** لا تزال موجودة في بعض الدول العربية حيث تشمل قيودًا على إجراءات التحويل وتعدد أسعار الصرف ومخصصات النقد الأجنبي، بالإضافة إلى تشديد في إجراءات الائتمان وشروط الاستيراد لحل هذه المشكلة يتطلب الأمر إزالة القيود النقدية وذلك من خلال معالجة أية قيود نقدية متعلقة بالعملة بما في ذلك الرقابة الصارمة على النقد وعدم قابلية تحويل العملات وتعدد أسعار الصرف.<sup>2</sup>
  - **القيود الإدارية:** القيود الإدارية تشكل تحديًا حيث يتمثل ذلك في ضعف الخيارات في آليات العمل التكميلي وتعدد الاتجاهات الإدارية وتضاربها أحيانًا، بالإضافة إلى إعادة التثمين الجمركي وزيادة الوثائق الورقية غير الضرورية التي تصاحب البضائع، بالإضافة إلى تعقيدات النقل والعبور وإجراءات فحص العينات والتخليص الجمركي وتكاليفه والتفتيش عند المعابر الحدودية.<sup>3</sup>
- إضافة إلى ما سبق توجد أسباب أخرى نذكر منها<sup>4</sup>:

- **نقص المعلومات اللازمة للتجارة البينية:** تعاني مؤسسات القطاع العام من نقص في المعلومات الاقتصادية والتجارية ذات العلاقة بالقوانين والتشريعات التجارية الخاصة بالأسواق العربية، ويعاني القطاع الخاص من عدم توفر المعلومات الرسمية المتعلقة بالتسهيلات التجارية وأهمها الخدمات الجمركية والتخزين والنقل والخدمات المصرفية والتأمين والاستشارات كذلك فإن هناك نقصًا في المعلومات المتعلقة بالأسواق والسلع المختلف وأنماط الاستهلاك والمواصفات والمقاييس والتنوعية والجودة وعادة ما يتم اللجوء إلى نشرات وتحاليل تصدرها مصادر خارجية عن الأسواق العربية.

<sup>1</sup> نشرة ضمان الاستثمار، ارتفاع الصادرات السلعية العربية بمعدل 43% الى 1.7 تريليون دولار عام 2022، العدد 02، 2023، ص13. الموقع: <https://www.dhaman.net/ar/events/>

<sup>2</sup> أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، اقتصاديات الوطن العربي، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 237-238.

<sup>3</sup> رسلان خضور، تطور التجارة العربية البينية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية -سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد 3، جامعة دمشق، سوريا، 2006، ص38.

<sup>4</sup> لولاشي ليلي، التجارة العربية البينية واقع وأفاق، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 11، 2016، ص 425-427.

## الفصل الأول: منطقة التبادل العربي الحر مدخل لزيادة التجارة العربية البينية

- **التحديات المتعلقة بالرسوم والضرائب ذات التأثير المماثل للتعريفات الجمركية:** يتمثل التحدي في فرض الدول العربية رسوماً وضرائباً ذات الأثر المماثل للتعريفات الجمركية على السلع العربية المستوردة من الدول العربية، مما يعوق التخفيضات الجمركية المنفق عليها، وتعتبر الضرائب والرسوم الإضافية عائقاً رئيسياً أمام تنفيذ برنامج منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، حيث تشمل رسوم الطوابع والقنصلية ورسوم الاحصاء وخدمات الجمارك وغيرها، وهذه الرسوم والضرائب تؤثر على قيمة البضائع وتكلفتها ينبغي تحديد نسب واضحة للضرائب والرسوم وإلغاء الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل للتعريفات الجمركية أو دمجها بالتعريفات الجمركية التي يتم تخفيضها مع الاهتمام بإلغائها مع نهاية فترة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
- **التمييز في المعاملة الضريبية :** وتتلخص عملية التمييز في فرض الضريبة على السلع المستوردة وتختلف نسبتها عن النسبة المفروضة على المنتج المحلي مثل ضرائب المبيعات، ضريبة الاستهلاك، ضريبة الإنتاج أو ضريبة القيمة المضافة، كما أنه هناك حالات يتم فيها فرض رسوم مختلفة مثلما هو الشأن في حالة فرض رسوم مطابقة للمواصفات مما يقلل من فرص المنافسة العادلة مع المنتج المحلي كما أن فرض رسوم الخدمات على شكل نسب مئوية من قيمة السلعة المستوردة ينتج عنه تأثير مماثل للرسوم الجمركية و بالتالي يؤدي إلى معاملة تمييزية للمنتج المحلي.
- **ضعف مرونة خدمة النقل العربية:** ويعتبر هذا العامل من أهم معوقات التجارة العربية البينية لأن النقل خدمة إنتاجية محورية في عمليات التبادل السلعي والخدمي سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو العالمي لأن تكلفة النقل من أهم محددات السعر النهائي للسلعة بمعنى أن زيادة هذه التكلفة من شأنه زيادة سعر السلعة وبالتالي انخفاض قدرتها التنافسية وانخفاض الطلب الخارجي عليها.
- **ويضاف الى ذلك غياب أو ضعف خدمات الاتصال بين الاسواق العربية مقابل تطوير بعض الدول العربية وبمساعدة بعض الشركات العالمية سبل الاتصال مع الدول الأجنبية الأمر الذي ترتب عليه سهولة الاتصال مع الدول الأجنبية أكثر من الدول العربية وهو ما انعكس أثره على تفضيل المستوردين الاتصال بالأسواق الأجنبية عن الاتصال ببعضهم البعض.**
- **قلة السلع المنتجة:** والتماثل الكبير بين ما ينتج في البلدان العربية بمعنى أنها منافسة لبعضها البعض وذلك ناتج عن سياسة الإحلال محل الواردات التي بني على أساسها التصنيع في معظم هذه البلدان بالإضافة إلى تطبيق سياسات حمائية شديدة للصناعات الناشئة والتي أفقدتها الجودة والمواصفات اللازمة للتنافس مع مثيلاتها في الخارج وحتى الصناعات التصديرية فإن معظمها أنشأ لحاجات أسواق خارج البلدان العربية مثل الصناعات النفطية ومشقاتها.
- **اعتماد أغلب الدول العربية في عملياتها التجارية على الخارج:** إذ أن الصناعة العربية ضعيفة بالمقارنة مع باقي دول العالم فهي تحصل على المنتجات الصناعية من الدول المتقدمة وكذا تشابه صادرات الدول

## الفصل الأول: منطقة التبادل العربي الحر مدخل لزيادة التجارة العربية البينية

العربية فهي مواد أولية كالنفط والحديد وهي منتجات يتعذر زيادة صادراتها إلى الدول العربية الأخرى، وهو ما يفسر ربما ضعف نسبة التجارة البينية العربية.

- غياب آلية موحدة للأجهزة المصرفية العربية: وعدم مراعاتها للاحتياجات التمويلية للمنطقة العربية وعدم تمكنها من تقديم التسهيلات والضمانات الداعمة للنشاطات التجارية البينية العربية إلى جانب قيام بعض الدول العربية بوضع قيود على حركة الاستيراد كحصر استيراد بعض السلع بمؤسسات القطاع العام وعدم السماح بالاستيراد إلا بموجب رخصة استيراد.

### المبحث الثاني: دور منطقة التبادل العربي الحر في تنشيط التجارة العربية البينية

تعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول العربية عبر منطقة التبادل الحر يسهم في تعزيز التجارة والنمو الاقتصادي من خلال إزالة الحواجز التجارية وتسهيل حركة البضائع، وهذا ما نحاول توضيحه من خلال هذا المبحث حيث سنتناول في المطلب الأول دور منطقة التبادل الحر في زيادة الصادرات والواردات بين دول المنطقة، أما المطلب الثاني تحليل دور منطقة التبادل الحر في تنشيط التجارة الخارجية، من خلال استعراض التأثيرات الإيجابية والتأثيرات السلبية.

### المطلب الأول: دور منطقة التبادل العربي الحر في زيادة صادرات وواردات بين دول المنطقة

في هذا المطلب سنقوم في الفرع الأول بالتطرق إلى مساهمة منطقة التبادل الحر في زيادة صادرات دول المنطقة، والفرع الثاني مساهمة منطقة التبادل الحر في زيادة واردات دول المنطقة وسنسلط الضوء على فوائد منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

### الفرع الأول: مساهمة منطقة التبادل العربي الحر في زيادة صادرات دول المنطقة<sup>1</sup>

- تتيح الفرصة للشركات في الدول الأعضاء للوصول إلى أسواق جديدة داخل المنطقة بسهولة أكبر وبتكاليف أقل، مما يعزز فرص تصدير منتجاتها.
- تخفيض التكاليف.
- إلغاء الرسوم الجمركية والقيود التجارية داخل المنطقة يقلل من تكاليف التصدير، مما يجعل المنتجات الوطنية أكثر تنافسية في الأسواق الدولية.
- تحفيز الإنتاج والابتكار.
- يشجع التبادل التجاري الحر على زيادة الإنتاج والابتكار في القطاعات المختلفة، حيث يتوقع المنتجون استفادة أكبر من الفرص الجديدة للتصدير وتحسين جودة منتجاتهم.
- تبادل التكنولوجيا والخبرات.

<sup>1</sup>تواتي بن علي فاطمة، مستقبل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحديات، ص14، الموقع: <https://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/bitstream/123456789/7484/1/R0615.pdf> ، تاريخ الزيارة 20-02-2024، سا 21:00

## الفصل الأول: منطقة التبادل العربي الحر مدخل لزيادة التجارة العربية البينية

- تعزز منطقة التبادل الحر التعاون الفني والتقني بين الدول الأعضاء، مما يساهم في نقل التكنولوجيا وتبادل الخبرات، وبالتالي تحسين جودة وتنوع المنتجات المصدرة.
- تحسين بيئة الأعمال.
- من خلال تبسيط الإجراءات الجمركية والتجارية وتقليل التكاليف الإدارية يعمل منطقة التبادل الحر على تحسين بيئة الأعمال في الدول الأعضاء، مما يشجع على زيادة الاستثمارات وتوسيع قاعدة الصادرات.
- تعزيز التكامل الاقتصادي.
- يعزز التبادل التجاري الحر التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء، مما يجعلها تتبادل الموارد والخدمات بشكل أفضل، وبالتالي يساهم في زيادة الصادرات وتنويعها.

### الفرع الثاني: مساهمة منطقة التبادل العربي الحر في زيادة واردات دول المنطقة<sup>1</sup>

- زيادة في حجم الواردات: من خلال تشجيع التجارة الحرة وتبسيط إجراءات الاستيراد، يمكن لدول المنطقة زيادة حجم وارداتها من السلع والخدمات المتنوعة.
- توفير تكاليف أقل: إلغاء الرسوم الجمركية والتسهيلات التجارية الأخرى يمكن أن يقلل من تكاليف الواردات، مما يجعلها أكثر جاذبية وتنافسية على الصعيدين المحلي والعالمي.
- تحفيز الاستثمار: بتوفير بيئة تجارية ملائمة، تعزز منطقة التبادل العربي الحر الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مما يزيد من النشاط التجاري والطلب على الواردات.
- توفير منافسة: بالسماح بالوصول الحر إلى الأسواق الأخرى للدول الأعضاء، يمكن للشركات المحلية الاستفادة من منافسة أكبر واختيار أفضل بين مجموعة متنوعة من المنتجات المتاحة.
- تحسين جودة المنتجات: بفضل الوصول إلى سلع وخدمات بجودة عالية من الأسواق العالمية، يمكن للدول المنطقة تحسين جودة وتنوع الواردات.

### الفرع الثالث: فوائد منطقة التبادل العربي الحر

تتعدد الفوائد التي يمكن أن تحققها إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى فهي ليست مجرد مكسب للصباح العربي بل تحقق فوائد مباشرة لكل الدول العربية المشاركة الفائزة الأبرز لكل الأقطار العربية في هذه الاتفاقية سواء الثنائية أو الخاصة بمنطقة التجارة الحرة تكمن في تعريض الإنتاج الصناعي وغير الصناعي لمناخ المنافسة بعد فترة طويلة من الحماية الجمركية. هذه المنافسة تعزز من تطور نوعية الإنتاج واكتساب القدرة على مواجهة ومنافسة الإنتاج الأجنبي وتعويد الإنتاج المحلي على المنافسة يمثل مرحلة انتقالية هامة تمكنه من مواجهة الإنتاج الأجنبي بعد الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية أو بعد توقيع اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي بجانب هذه الفوائد هناك مجموعة من المكاسب الأخرى التي يمكن تحقيقها نذكر منها<sup>2</sup>:

<sup>1</sup> ابن عيد جمال، المرجع السابق، ص 387.

<sup>2</sup> تواتي بن علي فاطمة، واقع وفاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، مذكرة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2006-2007، ص 130-132.

## الفصل الأول: منطقة التبادل العربي الحر مدخل لزيادة التجارة العربية البينية

- **توسيع حجم السوق الداخلية** : إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ستنجح فتح الأسواق العربية على بعضها البعض، مما يؤدي إلى توسيع حجم السوق الداخلية قبل إقامة هذه الشراكة يكون حجم السوق محدوداً بالقوة الشرائية المحلية التي قد لا تكون كافية لإقامة مشاريع ذات حجم كبير تتميز باقتصاديات الحجم (Economies of Scale) وتوسيع السوق الوطنية ليشمل أسواق جميع الدول العربية المشاركة، يؤدي إلى زيادة حجم الطلب الفعال وزيادة القدرة الإنتاجية للمشاريع القائمة التي تستطيع الآن تشغيل كامل طاقتها وتخفيض مستوى التكلفة الحدية والمتوسطة للإنتاج واتساع حجم السوق سيشجع إدخال تقنيات جديدة، مما يزيد من إنتاجية العمل ويشجع على نقل التكنولوجيا، وبالتالي يساهم في زيادة معدلات النمو ورفع مستوى المعيشة.
- **إمكانية مضاعفة القدرات العربية**: توسيع السوق الداخلية نتيجة انفتاح الأسواق على بعضها البعض سيشجع إمكانية مضاعفة القدرات والإمكانات العربية المجمع المادية والمالية والبشرية والتكنولوجية والتي تتجاوز كثيراً القدرات المنفردة لأي دولة تعاضم هذه القدرات سيساعد على إقامة العديد من الصناعات الجديدة وزيادة الإنتاج، مما يؤدي إلى نمو حجم المبادلات التجارية البينية وزيادة حجم التجارة العربية مع الدول الأجنبية هذا التحول سيشجع على زيادة حجم الاستثمارات وجذب الاستثمارات من الأسواق الخارجية خصوصاً تلك التي تحمل تقنيات متقدمة .
- **توفير الاستقرار الاقتصادي**: حسن تنفيذ بنود اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى سيوفر الاستقرار الاقتصادي على مستوى الوطن العربي خصوصاً في ظل الظروف الدولية المستجدة واحتمال تعرض العالم لأزمات اقتصادية مثل ما حدث بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 هذا الاستقرار سيجعل المنطقة العربية جاذبة للاستثمارات ويشجع على عودة جزء من الرساميل العربية العاملة في الخارج وعودة العلماء العرب للمساهمة في تطوير البحث العلمي وحل مشكلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .
- **تطوير الاقتصاديات العربية وتنوع القاعدة الإنتاجية**: تعاضم القدرات المشتركة وتنوع الموارد الطبيعية ستساهم في تطوير الاقتصاديات العربية وتنوع القاعدة الإنتاجية وتوفر برامج تنموية مشتركة سيزيد من الترابط بين فروع الإنتاج قطرياً وإقليمياً ويحسن من استثمار الموارد ويحقق الوفورات الاقتصادية وانفتاح الأسواق على بعضها البعض سيعزز من إمكانات التخصص وفقاً لمبدأ الميزة النسبية، مما يزيد من القدرة التنافسية للإنتاج العربي.
- نستنتج من خلال هذا المطلب أن منطقة التبادل الحر العربية تلعب دوراً كبيراً في زيادة صادرات وواردات دول المنطقة كما انها تساهم في زيادة صادرات الدول عبر توفير بيئة تجارية مواتية تزيل الحواجز الجمركية وتسهل عمليات التجارة بين الدول الأعضاء، مما يعزز قدرتها التنافسية ويوسع فرص تصدير منتجاتها بالإضافة إلى ذلك تسهم في زيادة واردات الدول عبر توفير وصول أسهل للسلع والخدمات عالية الجودة من دول الشركاء التجاريين، مما يعزز تنوع السلع المتوفرة ويرفع من مستوى العرض والطلب في الأسواق المحلية.

## الفصل الأول: منطقة التبادل العربي الحر مدخل لزيادة التجارة العربية البينية

### المطلب الثاني: دور منطقة التبادل العربي الحر في تنشيط التجارة الخارجية

سننتقل في هذا المطلب لمعرفة التأثيرات الإيجابية والتأثيرات السلبية لمنطقة التبادل العربي الحر ودوره في تنشيط التجارة الخارجية.

#### الفرع الأول: التأثيرات الإيجابية لمنطقة التبادل العربي الحر<sup>1</sup>

- تحفيز النمو الاقتصادي: أدى إلغاء الرسوم الجمركية والحواجز التجارية الأخرى إلى زيادة حركة البضائع والخدمات بين الدول الأعضاء، هذا النمو في التجارة البينية يعزز النشاط الاقتصادي في المنطقة، ويوفر فرص عمل جديدة، ويساهم في التنمية الاقتصادية.
- تنويع الصادرات: مكنت الاتفاقية الدول الأعضاء من تنويع صادراتها، حيث أصبحت الدول قادرة على تبادل مجموعة واسعة من السلع والخدمات.
- تطوير البنية التحتية.
- استثمارات مشتركة: أدت الاتفاقية إلى تحفيز الاستثمارات المشتركة في مشاريع البنية التحتية.
- التكامل الإقليمي: تعززت قدرة الشركات العربية على التنافس في الأسواق الدولية من خلال الوصول إلى أسواق أكبر ضمن المنطقة أدى ذلك إلى تحسين جودة المنتجات وخفض التكاليف نتيجة لتحقيق وفورات الحجم.
- زيادة الكفاءة: مع زيادة المنافسة بين الشركات في المنطقة أجبرت الشركات على تحسين الكفاءة والابتكار لتظل قادرة على المنافسة، مما يزيد من قدرتها على المنافسة في الأسواق الدولية.
- إبرام اتفاقيات تجارية جديدة: تشجع التجارب الناجحة في التكامل الإقليمي الدول الأعضاء على التفاوض بشأن اتفاقيات تجارية جديدة مع دول ومنظمات خارجية، مما يعزز التجارة الدولية بشكل أكبر.
- تكامل الأسواق العربية مع الاقتصاد العالمي: من خلال تعزيز التكامل الإقليمي تصبح الدول العربية أكثر اندماجًا في الاقتصاد العالمي، مما يزيد من حجم التجارة الدولية الكلية.

#### الفرع الثاني: التأثيرات السلبية لمنطقة التبادل العربي الحر

- بينما تحقق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (GAFTA) العديد من الفوائد، فإنها تواجه أيضًا تأثيرات سلبية وتحديات تؤثر على الاقتصاد والتجارة بين الدول الأعضاء فيما يلي بعض من هذه التأثيرات السلبية<sup>2</sup>:
- ضعف سلاسل القيمة المضافة: تعاني العديد من الدول الأعضاء من ضعف التكامل الصناعي، حيث تتركز الصناعات في دول معينة دون وجود سلاسل قيمة مضافة قوية تربط بين الدول.
  - اعتماد الدول على المنتجات الأولية: تعتمد بعض الدول الأعضاء بشكل كبير على تصدير المواد الأولية، مما يقلل من فرص تنمية الصناعات التحويلية والتكنولوجية.

<sup>1</sup> بن عيد جمال، المرجع السابق، ص 387.

<sup>2</sup> بن عيد جمال، المرجع السابق، ص 388.

## الفصل الأول: منطقة التبادل العربي الحر مدخل لزيادة التجارة العربية البينية

- التأثير على العمالة: قد يؤدي تحرير التجارة إلى تأثيرات سلبية على بعض القطاعات المحلية، مما يؤدي إلى فقدان وظائف.
- الهجرة الداخلية: يمكن أن يؤدي التفاوت الاقتصادي إلى هجرة العمالة من الدول الأقل تطوراً إلى الدول الأكثر تطوراً، مما يزيد من الضغط على البنية التحتية والخدمات الاجتماعية في الدول المستقبلية.
- دعم الحكومات للشركات الوطنية: قد تلجأ بعض الحكومات إلى تقديم دعم غير عادل للشركات الوطنية، مما يخلق بيئة تنافسية غير متكافئة ويعيق الشركات من الدول الأخرى من المنافسة بشكل عادل.
- الافتقار إلى الشفافية: في بعض الحالات قد تؤدي نقص الشفافية في السياسات والإجراءات التجارية إلى تفضيل بعض الشركات على حساب الأخرى، مما يضر بالمنافسة الحرة.
- توفر منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى فرصاً كبيرة لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء، فإنها تواجه أيضاً تحديات وتأثيرات سلبية تتطلب معالجة فعالة تحتاج الدول الأعضاء إلى العمل معاً للتغلب على هذه التحديات وتحقيق تكامل اقتصادي متوازن ومستدام يحقق الفائدة لجميع الأعضاء.

نستنتج أن منطقة التبادل الحر العربية الكبرى تعد أداة استراتيجية لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول العربية من خلال إلغاء الرسوم الجمركية وتخفيض الحواجز التجارية تمكنت الدول الأعضاء من تحقيق نمو اقتصادي تنوع صادراتها وتطوير البنية التحتية، كما ساهمت هذه المنطقة في تحفيز الاستثمارات المشتركة وتحسين القدرة التنافسية وزيادة الكفاءة التشغيلية للشركات العربية كما شجعت النجاحات في التكامل الإقليمي على إبرام اتفاقيات تجارية جديدة مما عزز التكامل مع الاقتصاد العالمي ومع ذلك تواجه المنطقة تحديات مثل عدم التوازن التجاري والعوائق غير الجمركية مما يتطلب التعاون المستمر بين الدول الأعضاء لتحقيق الفوائد الكاملة وتعزيز التنمية المستدامة.

### الفرع الثالث: تحليل دور منطقة التبادل العربي الحر في تنشيط التجارة الخارجية

#### الجدول رقم (06): مساهمة التجارة العربية البينية في التجارة الخارجية الإجمالية للدول العربية

2010	*2009	2008	2007	2006	2005	*2004	2003	2002	2001	2000	
10.8	10.3	8.7	8.8	8.5	8.5	8.7	8.4	8.5	7.3	6.2	نسبة الصادرات البينية الى الصادرات العربية الاجمالية
12.9	11.2	11.9	12.0	13.4	12.6	12.2	11.2	11.8	10.6	10.5	نسبة الواردات البينية الى الواردات العربية الاجمالية
	*2019		2018	2017	2016	2015	*2014	2013	2012	2011	
	11.1		10.4	12.0	12.8	12.0	9.9	8.7	8.4	8.7	نسبة الصادرات البينية الى الصادرات العربية الاجمالية
	13.3		13.8	13.0	13.0	13.0	13.7	13.6	13.6	13.6	نسبة الواردات البينية الى الواردات العربية الاجمالية

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2005، الفصل الثامن، تاريخ الاطلاع 2024/06/13، سا: 11:23، الموقع: \_\_\_\_\_

<https://www.amf.org.ae/ar/publications/altqryr-alaqtsady-alrby-almwhd/altqryr->

## الفصل الأول: منطقة التبادل العربي الحر مدخل لزيادة التجارة العربية البينية

2005-almwhd-alrby-alaqtsady-، و التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010، الفصل الثامن، تاريخ الاطلاع 2024/06/13، سا: 11:30، الموقع : <https://www.amf.org.ae/ar/publications/altqryr-alaqtsady-alrby-almwhd-2010> و التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015، الفصل الثامن، تاريخ الاطلاع 2024/06/13، سا: 11:40، الموقع : <https://www.amf.org.ae/ar/publications/altqryr-alaqtsady-alrby-almwhd/altqryr-alaqtsady-alrby-almwhd-2015> و التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2020، الفصل الثامن، تاريخ الاطلاع 2024/06/13، سا: 12.00، الموقع : <https://www.amf.org.ae/ar/publications/altqryr-alaqtsady-alrby-almwhd/altqryr-alaqtsady-alrby-almwhd-2020> من خلال الجدول أعلاه نلاحظ فيما يتعلق بمساهمة التجارة البينية العربية في التجارة العربية الإجمالية فقد شهدت الصادرات البينية العربية نمواً يفوق نمو الصادرات العربية الإجمالية، مما أدى إلى ارتفاع حصة الصادرات البينية في إجمالي الصادرات العربية من 8.4% في عام 2003 إلى 17% في عام 2004 وكذلك زادت حصة الواردات البينية العربية في إجمالي الواردات العربية بشكل ملحوظ حيث ارتفعت من 11.2% في عام 2001 إلى 12.2% في عام 2004<sup>1</sup>.

كما ارتفعت حصة الصادرات البينية في إجمالي الصادرات العربية لتصل إلى 10.3% في عام 2009 مقارنة بـ 8.7% في عام 2008 وفي المقابل تراجع حصة الواردات البينية في إجمالي الواردات العربية إلى 11.2% مقارنة بـ 11.9% خلال نفس الفترة يُعزى هذا الارتفاع في أهمية الصادرات البينية إلى انخفاض قيمة الصادرات العربية الإجمالية بنسبة أكبر من انخفاض قيمة الصادرات البينية وعلى النقيض من ذلك شهدت الواردات الإجمالية انخفاضاً بنسبة أقل من انخفاض الواردات البينية، مما أدى إلى تراجع طفيف في حصة الواردات البينية من إجمالي الواردات<sup>2</sup>.

حيث ارتفعت نسبة مساهمة الصادرات البينية في إجمالي الصادرات السلعية العربية لعام 2014 لتصل إلى 9.9% مقارنة بحوالي 8.7% في العام السابق نتيجة لتراجع الصادرات السلعية الإجمالية العربية، وشهدت حصة الواردات البينية السلعية في الواردات الإجمالية العربية ارتفاعاً طفيفاً حيث سجلت حوالي 13.7% مقارنة بـ 13.6% في عام 2013 ويعزى ذلك إلى ارتفاع معدل الواردات البينية العربية بنسبة أكبر من معدل نمو الواردات الإجمالية العربية وعلى صعيد الأهمية النسبية للتجارة البينية السلعية في التجارة الإجمالية السلعية للدول العربية

<sup>1</sup> صندوق النقد العربي 2005، الفصل الثامن: التجارة الخارجية للدول العربية، ص8، الموقع : <https://www.amf.org.ae/ar/publications/altqryr-alaqtsady-alrby-almwhd/altqryr-alaqtsady-alrby-almwhd-2005>

<sup>2</sup> صندوق النقد العربي 2010، الفصل الثامن: التجارة الخارجية للدول العربية، ص173، الموقع : <https://www.amf.org.ae/ar/publications/altqryr-alaqtsady-alrby-almwhd/altqryr-alaqtsady-alrby-almwhd-2010>

## الفصل الأول: منطقة التبادل العربي الحر مدخل لزيادة التجارة العربية البينية

شهدت حصة الصادرات البينية في الصادرات الإجمالية لإحدى عشرة دولة عربية خلال عام 2014 نسب مساهمة تجاوزت متوسط حصة الصادرات البينية للدول العربية كمجموعة والذي بلغ حوالي 9.9% حققت الصومال أكبر نسبة مساهمة بلغت حوالي 92.6%، بينما سجلت تونس نسبة مساهمة بلغت حوالي 10.9% وارتفعت نسبة الصادرات البينية إلى إجمالي الصادرات لكل من لبنان ومصر لتبلغ حوالي 52.4% و35.4% على الترتيب، مما يعكس حفاظها على مستويات عالية من التكامل مع التجارة البينية العربية بالإضافة إلى ذلك شهدت الأردن تراجعاً طفيفاً في نسبة صادراتها البينية العربية إلى إجمالي صادراتها حيث بلغت حوالي 51.5% خلال عام 2014، كما ارتفعت حصة الصادرات البينية للسعودية في إجمالي صادراتها لتبلغ حوالي 12.6% مقارنة بـ 11% في عام 2013 ومن ناحية أخرى تُعد كل من الإمارات والجزائر والعراق وقطر وجزر القمر والكويت وليبيا والمغرب وموريتانيا أقل تكاملاً مع التجارة البينية العربية حيث سجلت نسبة مساهمة صادراتها البينية إلى الدول العربية من إجمالي صادراتها حصة تقل عن المتوسط المسجل للدول العربية كمجموعة<sup>1</sup>.

وارتفعت نسبة مساهمة الصادرات البينية في إجمالي الصادرات السلعية للدول العربية خلال عام 2014 حيث بلغت حوالي 11.1% مقارنة بنحو 10.4% في العام السابق يعود ذلك إلى انخفاض قيمة الصادرات السلعية الإجمالية للدول العربية بنسبة أكبر من نسبة تراجع قيمة الصادرات السلعية البينية، أما بالنسبة للواردات البينية السلعية فقد استقرت نسبتها في الواردات الإجمالية العربية خلال عام 2019 عند نفس المستوى المحقق في العام السابق وفيما يتعلق بأهمية التجارة البينية السلعية في التجارة الإجمالية للدول العربية حققت الصادرات البينية لاثنتي عشرة دولة عربية خلال عام 2019 نسب مساهمة في الصادرات الإجمالية لتلك الدول فاقت متوسط حصة الصادرات البينية للدول العربية كمجموعة والذي بلغ نحو 11.1%، وقد حققت الصومال أكبر نسبة مساهمة حيث بلغت حوالي 78.3% في حين سجلت السعودية نسبة مساهمة بلغت حوالي 14.7% مقارنة بحوالي 13.1% في العام السابق فيما يتعلق بالصادرات البينية لكل من مصر والأردن والسودان ولبنان، فتعتبر هذه الدول من أكثر الدول تكاملاً مع التجارة البينية العربية وارتفعت حصة الصادرات البينية إلى إجمالي الصادرات خلال عام 2019 في مصر والأردن لتصل إلى نحو 33.3% و43.1% على التوالي مقارنة بعام 2018 بينما سجلت هذه النسبة انخفاضاً في كل من السودان ولبنان لتصل إلى نحو 50.6% و40.8% على التوالي خلال عام 2019 أما بالنسبة للإمارات وتونس والجزائر والعراق وقطر وجزر القمر والكويت وليبيا والمغرب وموريتانيا، فقد سجلت

<sup>1</sup> صندوق النقد العربي، الفصل الثامن 2015: التجارة الخارجية للدول العربية، ص 207، الموقع : <https://www.amf.org.ae/ar/publications/altqryr-alaqtsady-alrby-almwhd/altqryr-alaqtsady-alrby-almwhd-2015>

## الفصل الأول: منطقة التبادل العربي الحر مدخل لزيادة التجارة العربية البينية

الصادرات البينية لهذه الدول نسبة مساهمة منخفضة في إجمالي صادراتها، مما يجعلها أقل تكاملاً مع التجارة البينية العربية<sup>1</sup>.

نستنتج من خلال هذا المطلب أن منطقة التبادل العربي الحر لها تأثيرات إيجابية وسلبية على التجارة الخارجية للدول الأعضاء من الناحية الإيجابية تسهم المنطقة في زيادة التجارة البينية عن طريق إلغاء الحواجز الجمركية وتسهيل الإجراءات، أما من الناحية السلبية فقد تواجه بعض الدول تحديات تتعلق بفقدان إيرادات الجمركية وحماية الصناعات المحلية الناشئة إلى جانب التفاوت الاقتصادي بين الدول الأعضاء، كما نجد أنه منطقة التبادل العربي الحر تلعب دوراً هاماً في تنشيط التجارة الخارجية لكن يجب إدارة التحديات بعناية لضمان استفادة جميع الدول الأعضاء.

### المبحث الثالث: الدراسات السابقة

يتمثل موضوع دراستنا في تحليل دور الانضمام الى منطقة التجارة الحرة العربية على حجم التجارة العربية البينية مع تطبيق على حالة الجزائر خلال الفترة؟.... ولفهم الموضوع اكثر تم الاطلاع على مجموعة من المراجع والمقالات تناولت الموضوع في فترات سابقة كانت مشابهة لموضوعنا....

### المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية

**1. الدراسة:** بن عياد جمال، بن سعيد الخض، أثر اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى في تنمية التبادل التجاري الجزائري، مجلة الابتكار والتسويق، المجلد 11 / العدد 01 (2024).

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى في تحسين وتنمية التبادل التجاري الجزائري، وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وخلصت نتائج الدراسة الى ان مستوى وحجم التبادل التجاري الجزائري عرف تحسنا خلال فترة انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى، وأن التجارة الخارجية هي مرتبطة ارتباطا كبيرا بقطاع النفط.

**2. الدراسة:** دحماني الهوارية، دريال عبد القادر، أثر انضمام الجزائر الى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على التبادل التجاري الجزائري مع دول المنطقة، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، 2017.

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أثر إتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على حجم التبادل التجاري بين الجزائر ودول المنطقة من خلال الدراسة والتحليل الإحصائي للصادرات الجزائرية إلى دول المنطقة والواردات الجزائرية من دول المنطقة، وهذا بعد التطرق إلى الصادرات والواردات الجزائرية بصفة عامة، إضافة إلى الدراسة والتحليل الإحصائي للميزان التجاري الجزائري مع دول المنطقة وهذا خلال الفترة (2009-2015)، مع الإشارة إلى كيفية تعزيز التبادل التجاري بين الجزائر ودول المنطقة، وكانت نتائج الدراسة أن إنضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة

<sup>1</sup>صندوق النقد العربي 2020، الفصل الثامن: التجارة الخارجية للدول العربية، ص168، الموقع:

<https://www.amf.org.ae/ar/publications/altqryr-alaqtsady-alrby-almwhd/altqryr-alaqtsady-alrby-almwhd-2020>

## الفصل الأول: منطقة التبادل العربي الحر مدخل لزيادة التجارة العربية البينية

العربية الكبرى كان له أثر ضعيف على حجم التبادل التجاري مع دول المنطقة، وزيادة الصادرات الجزائرية إلى دول المنطقة بمعدلات نمو منخفضة، حيث تضاعفت بمرّة واحدة مقارنة بالفترة التي سبقت.

**3. الدراسة:** بورحلة ميلود، إشكالية انضمام الجزائر الى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التقييم والافاق، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2010-2011. هدفت هذه الدراسة لتأمين نجاح منظمة التجارة الحرة والرفع من أداء التبادل التجاري البيني بأكبر نسبة ممكنة، ومن النتائج هذه الدراسة إنشاء إدارة متخصصة معنية بشؤون منطقة التجارة الحرة في كل دولة عربية بما فيها الجزائر، وتطوير ورفع كفاءة ومستوى أداء الإدارة العامة في الدول العربية (الإدارات الجمركية، إدارات الموانئ وإدارات المعابر الحدودية)، وإيجاد سلطة فعالة فوق قطرية في إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي تؤمن الوفاء بالالتزامات من قبل الدول الأعضاء تنفيذا للاتفاقيات والقرارات المتخذة، وتعمل على إزالة كل القيود والعقبات الغير جمركية.

**4. الدراسة:** زيرار سمية موساوي محمد، تطور التجارة الخارجية في الجزائر في ظل الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (2000-2017)، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، جامعة تلمسان، 27 جوان 2020. هدفت الدراسة إلى معرفة تطور التجارة الخارجية في الجزائر في ظل الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ومن النتائج هذه الدراسة أن تعامل الجزائر مع الدول العربية سواء في مجال التصدير أو الاستيراد يبقى ضعيفا نوعا ما وذلك يرجع إلى تشابه الهيكل الاقتصادي الإنتاجي لهذه الدول.

### المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية

**1. دراسة** LES ECHANGES AGRICOLES INTRA-ARABE: La nature des échanges agricoles entre l'Algérie et la GZALE MIMOUNI Chahrazede, Université d'Oran 2.

هدفت هذه الدراسة الى أن تأثير اندماج الجزائر الى المنطقة العربية الكبرى للتجارة الحرة على طبيعة التدفقات الزراعية بين الجزائر والبلدان العربية المنطقة، وقد توصلت هذه الدراسة الى النتائج التالية: أن التكامل الإقليمي يكون عاملا رئيسيا لتعزيز وتطوير التجارة بين بلدان العربية، وأن القطاع الزراعي في الجزائر ليس قادرا بعد على منافسة نظيره في الدول العربية، ونظرا لعدم وجود الميزة النسبية في هذا القطاع، فإن اندماج الجزائر في لم يكن له تأثير إيجابي على الصادرات الجزائرية ومع ذلك تمكنت البلاد من الاحتفاظ بحصص جديدة في السوق العربية لبعض المنتجات (الفواكه والخضروات والسكر) نتيجة عضويتها كما أن الجزائر تعاني من نقائص في قطاعها الفلاحي ومن أجل التحسن والأمل في البيع من الضروري زيادة الإنتاج الوطني وإبراز القطاعات ذات المزايا النسبية ومن ناحية أخرى يمكن للبلاد أن تتعلم من تجارب الدول في صياغة أنجح السياسات الزراعية.

**2. دراسة** Sara Dridi, Sana Laib, Economic development indicators in Arab Free Trade

Area and activating Arab cooperation, Management & Economics Research Journal,

Algeria, Vol 05 No 04 (2023).

## الفصل الأول: منطقة التبادل العربي الحر مدخل لزيادة التجارة العربية البينية

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع التنمية الاقتصادية داخل منطقة التجارة الحرة العربية، من خلال حساب المتوسطات الحسابية لمؤشرات التنمية الاقتصادية لمجموعة من دول المنطقة خلال الفترة (2009-2020)، وبناء على ذلك تم تحديد آليات التنمية الاقتصادية التعاون الاقتصادي العربي مقترح وتم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل دراسة المتغيرات خلال الفترة الزمنية المذكورة، ومن نتائج الدراسة إلى أن دول المنطقة العربية لا تزال بعيدة عن تحقيق الأهداف المرجوة، ولذلك يقترح إنشاء سوق مشتركة للتعاون الاقتصادي العربي واعتماد وفورات الحجم لتغطية الطلب الكلي، فضلا عن تطبيق المنتج نظرية دورة الحياة لدعم تنافسية الإنتاج العربي وتحسين مؤشرات التنمية الاقتصادية داخل الكتلة العربية.

3. دراسة effet de la libéralisation du commerce international sur les échanges de produits agricoles dans la Grande Zone de libre-échange arabe (GZALE):cas d'Algérie,Modern Economic and Sustainable Developm. ent,V05, N 01 December 2020.

هدفت هذه الدراسة إلى أثر تحرير التجارة البينية العربية للمواد الزراعية بموجب اتفاقية تكامل إقليمي عربي منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من خلال الدراسة والتحليل الإحصائي للصادرات والواردات الكلية والزراعية بين الجزائر ودول المنطقة من جهة، والتجارة البينية العربية للزراعة من جهة أخرى وذلك للفترة الزمنية 1996-2018 فخلافا للدراسة النظرية التي تؤكد أن التكامل الإقليمي يسرع من الانتعاش الاقتصادي، الا ان نتيجة الدراسة تؤكد عدم تأثير هذه الاتفاقية على حجم وطبيعة التجارة الخارجية الجزائرية، والتي تبقى قائمة اساسا على عائدات قطاع المحروقات.

4. الدراسة DJEBBAR Fariza, L'adhésion de l'Algérie à la Grande Zone Arabe de Libre Echange (GZALE): Impacts et perspectives,Diplôme de Magister,Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et de Gestion, UNIVERSITE MOULOUD MAMMERI DE TIZI-OUZOU,2020.

هدفت هذه الدراسة إلى أنه أصبح التكامل الاقتصادي الإقليمي الآن سمة أساسية للاقتصاد العالمي، كما أثار فضول خبراء الاقتصاد منذ أوائل الخمسينيات، وتطورت عدة نظريات حول هذا الموضوع والواقع أن التكامل الاقتصادي الإقليمي ساهم إلى حد كبير في تحرير التجارة الدولية وتميبتها، إن إنشاء كتلة إقليمية يشكل فرصة وأداة قوية للنمو والتنمية الاقتصادية وقد تأثرت البلدان العربية في معظمها بحركة التجارة الحرة والتزمت بالتوقيع على عدة اتفاقات تجارية وفي شباط فبراير 1997 أنشأت هذه البلدان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والهدف من هذه الاتفاقية هو إعادة إطلاق عملية التكامل الاقتصادي العربي من أجل الاندماج بشكل أفضل في الاقتصاد العالمي وأصبحت الجزائر عضواً في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في يناير كانون الثاني 2009 وكان الهدف الأولي لهذا الانضمام هو تعزيز شراكتها الاقتصادية مع البلدان الأعضاء الأخرى، وتشجيع الصادرات إلى

## الفصل الأول: منطقة التبادل العربي الحر مدخل لزيادة التجارة العربية البينية

هذا المنطقة ولكن بعد مرور عقد منذ التحاقها، لا تزال الجزائر تسجل ميزانية سلبية وعجزا تجاريا وعليه فمن غير الممكن أن تكون في وضعية تجارية قوية داخل منطقة التجارة الحرة من خلال إزالة الحواجز الجمركية

### المطلب الثالث: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

سننظر في هذا المطلب الى القيمة التي تحصلنا عليها من خلال دراستنا و الدراسات السابقة .

من حيث التشابه فيما يخص منهج الدراسة قاموا باستعمال المنهج الوصفي التحليلي الذي اعتمدنا عليه في

دراستنا ، بالاضافة الى توضيح اثر انضمام الجزائر الى المنطقة على حجم التجارة الجزائرية العربية .

من حيث الاختلاف ، تختلف دراستنا عن الدراسات السابقة التي تناولنا من خلال الفترة الزمنية كذلك تدعيمنا

بمختلف الاحصائيات و البيانات .

## الفصل الأول: منطقة التبادل العربي الحر مدخل لزيادة التجارة العربية البينية

---

### خلاصة الفصل:

نلاحظ من خلال هذا الفصل أن إنشاء منطقة التبادل العربي الحر خطوة مهمة لتعزيز التجارة البينية بين الدول العربية، حيث تهدف إلى إزالة الحواجز الجمركية والتقليل من القيود التجارية التي تعوق حركة البضائع والخدمات بين الدول الأعضاء وهذه المنطقة تسعى لتحقيق تكامل اقتصادي أكبر، مما يسهم في زيادة حجم التبادل التجاري وتنويع الاقتصادات العربية ورفع مستويات التنمية الاقتصادية من خلال تعزيز التعاون. كما نجد أنها تمثل أداة هامة لتعزيز التجارة البينية وتحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية، مما يساهم في التنمية الاقتصادية المستدامة للمنطقة.

**الفصل الثاني: دراسة حالة  
انضمام الجزائر الى منطقة  
التبادل العربي الحر**

### مقدمة الفصل

في ظل تنامي التكتلات الإقليمية العالمية، والتي أصبحت لا تقتصر على التجارة فقط، بل توسعت وأصبحت تشمل العديد من المجالات و القطاعات الاقتصادية . حيث تحتاج الجزائر لتعزيز وتقوية مكانتها مع العالم الخارجي ، من خلال تطوير العلاقات والاستثمارات مع دول القوى الا ساسية في الاقتصاد العالمي . حيث انضمت الى منطقة التبادل العربي الحر سنة 2009 وذلك بهدف تطوير وتنويع صادراتها والبحث عن اسواق جديدة في هذا الاطار . من خلال ما سبق قمنا بتقسيم الفصل الى :

- المبحث الاول : تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000-2022) .
- المبحث الثاني : إنضمام الجزائر الى منطقة التبادل العربي الحر .
- المبحث الثالث : اثار إنضمام الجزائر الى منطقة التبادل العربي الحر .

### المبحث الاول : تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000-2022) .

تعد التجارة الخارجية جزءا حيويا من اقتصاد أي دولة حيث تعكس مدى انفتاحها وتفاعلها مع الاقتصاد العالمي، حيث نجد أن التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة من 2000 إلى 2022 شهدت تحولات جوهرية تأثرت بالعوامل الاقتصادية والسياسية المحلية والدولية. بعد سنوات من الاعتماد الكبير على صادرات النفط والغاز كمصدر رئيسي للإيرادات، بدأت الجزائر تتوجه نحو تنويع اقتصادها بهدف تقليل الاعتماد على قطاع الطاقة و هذا التحول جاء في إطار استراتيجيات تهدف إلى تعزيز الصادرات غير النفطية وتنمية الصناعات المحلية. في هذه الفترة تأثرت التجارة الجزائرية بالعديد من التحديات مثل تقلبات أسعار النفط وتغيرات السياسات التجارية العالمية والتطورات الإقليمية، هذه العوامل مجتمعة ساهمت في تشكيل واقع التجارة الخارجية للبلاد مما جعل من الضروري تبني سياسات تجارية مرنة ومبتكرة لتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي المستدام. ومن خلال هذا المبحث نحاول ابراز التطورات التجارية الجزائرية الخارجية خلال الفترة (2000-2022) و التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية الجزائرية بالتطرق إلى :

#### المطلب الأول: تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000-2022)

المطلب الثاني: التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية الجزائرية (2000-2022)المطلب الاول : تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000-2022) .

#### أولاً: تطور الميزان التجاري خلال الفترة (2000-2022).

يعتبر قطاع التجارة الخارجية من القطاعات الاستراتيجية الحيوية للاقتصاد الوطني، وقد أثرت الإصلاحات الاقتصادية التي تم تنفيذها بشكل نسبي على منحى التجارة الخارجي حيث شهد هذا القطاع نمواً ملحوظاً في كل من الواردات والصادرات، خاصة بعد عام 2004، نتيجة لسياسة التحرير التدريجي التي تم تبنيها خلال السنوات الماضية، بالإضافة إلى البرامج الاستثمارية الكبيرة. والجدول التالي يمثل التجارة الخارجية للجزائر بين الفترة (2000-2022).

## الفصل الثاني: دراسة حالة انضمام الجزائر الى منطقة التبادل العربي الحر

الجدول رقم (07): يمثل التجارة الخارجية للجزائر بين الفترة (2000-2022). الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الواردات (CAF)	9.17	9.94	12.00	13.53	18.30	20.35	21.45	27.63	39.47	39.29	40.47	47.24
الصادرات (FOB)	22.03	19.13	18.82	24.61	32.08	46.00	54.61	60.16	79.29	45.19	57.05	73.48
الميزان التجاري	12.85	9.19	9.81	11.07	13.77	25.64	33.15	32.53	39.81	5.90	16.58	29.24
معدل التغطية %	240	192	157	182	175	226	255	218	201	115	141	156
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018*	2019	*2020	2021	*2022	
الواردات (CAF)	50.37	55.28	58.58	51.50	47.08	46.05	46.19	38.41	31.40	37.3	35.9	
الصادرات (FOB)	71.86	64.57	62.88	37.78	30.02	35.19	41.16	33.06	21.54	35.04	68.4	
الميزان التجاري	21.49	9.94	4.30	13.17	17.06-	-10.8	-5.02	-5.35	-9.85	-2.96	32.4	
معدل التغطية %	143	118	107	73	64	76	89	86	68.6	-	-	

المصدر: بالاعتماد على شليحي الطاهر، التجارة الخارجية للجزائر وأهم تحدياتها ، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 21، العدد 01، جامعة باتنة1، 202، ص92. (من سنة 2000 الى 2018). و ياسر قرني، دراسة تحليلية عن التجارة الخارجية للجزائر، سفارة جمهورية مصر العربية مكتب التمثيل التجاري الجزائر، ص6. (سنتي 2019 و 2020) . وزارة الاقتصاد والمالية والسيادة الصناعية والرقمية الفرنسية ، التجارة الخارجية للجزائر ، تاريخ الاطلاع : 2024/06/11 سا : 22.00 ، سنتي (2021 و 2022) ، الموقع : <https://www.tresor.economie.gouv.fr/Pays/DZ/commerce-exterieur-de-l-algerie>

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الميزان التجاري الجزائري شهد تحسنا ملحوظا مع بداية الألفية، حيث تكمن هذه التحسينات في تقلبات أسعار المحروقات التي تعتبر العمود الفقري لصادرات الجزائر. فعلى سبيل المثال بلغ المتوسط السنوي لأسعار البترول 25 دولار بين عامي 2000 و 2002<sup>1</sup>. بالمقابل وفي عام 2002 شهدت الصادرات الإجمالية تراجعاً في السنوات الثلاث الأولى حيث انخفضت من 22.03 مليار دولار في عام 2000 إلى 18.82 مليار دولار في عام 2002، في المقابل ارتفعت الواردات من 9.17 مليار دولار في عام 2000 إلى 12 مليار دولار في عام 2002 مما أدى إلى انخفاض معدل التغطية من 240% إلى 157%. وفي عام 2003

<sup>1</sup> حفصي بونبعو ياسين و هلال عبد السلام ، تأثير تغير اسعار النفط على الانفاق الحكومي في الجزائر على المدى القصير و الطويل ، المجلة الجزائرية للاقتصاد و التسيير ، المجلد 15 ، العدد 02 (2021) ، ص 245.

## الفصل الثاني: دراسة حالة انضمام الجزائر الى منطقة التبادل العربي الحر

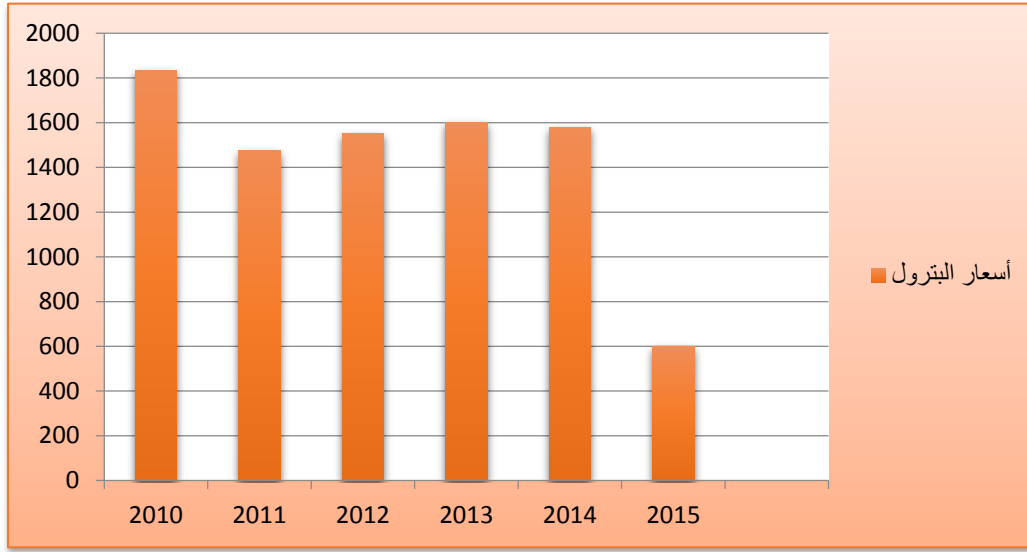
حققت الجزائر فائضاً تجارياً قدره 11.07 مليار دولار مع ارتفاع الصادرات إلى 24.61 مليار دولار والواردات إلى 13.53 مليار دولار، واستمرت المحروقات في احتلال الصدارة بنسبة 97% من إجمالي الصادرات مع ارتفاع أسعار البترول في عام 2004 إلى متوسط سنوي قدره 34.29 دولاراً للبرميل و تحسن الميزان التجاري مسجلاً فائضاً بقيمة 13.77 مليار دولار. وارتفعت الصادرات الإجمالية إلى 32.08 مليار دولار بينما ارتفعت الواردات إلى 18.30 مليار دولار مما أدى إلى انخفاض معدل التغطية إلى 157.1%، كما تواصل الفائض التجاري في التحسن خلال 2005 و 2006 حيث بلغ 25.64 مليار دولار و 33.15 مليار دولار على التوالي و ارتفعت الصادرات الإجمالية إلى 54.61 مليار دولار منها 53.61 مليار دولار من المحروقات في حين سجلت الواردات 21.45 مليار دولار.

وفي عام 2007 رغم ارتفاع الصادرات الإجمالية إلى 60.16 مليار دولار إلا أن الفائض التجاري انخفض إلى 32.53 مليار دولار نتيجة لارتفاع الواردات إلى 27.63 مليار دولار. وفي عام 2008 سجل الميزان التجاري فائضاً قدره 39.81 مليار دولار مع ارتفاع الصادرات إلى 79.29 مليار دولار والواردات إلى 39.47 مليار دولار ومع تحسن أسعار البترول في عام 2010 مقارنة بسنة 2009 ارتفعت صادرات المحروقات إلى 56.12 مليار دولار مقابل 44.41 مليار دولار سنة 2009 بالرغم من الانخفاض الطفيف في الكميات المصدرة من المحروقات بنسبة 1.78% مقارنة بسنة 2009 ، كما عرفت بعض الصادرات خارج المحروقات تحسناً طفيفاً مقارنة بسنة 2009 وهو ما انعكس بالإيجاب على وضعية الميزان التجاري مما أدى إلى فائض تجاري بلغ 16.58 مليار دولار سنة 2010 . كما ارتفع معدل التغطية من 115% سنة 2009 إلى 141% سنة 2010 وفي عام 2011 ليصل إلى 29.24 مليار دولار مع زيادة الصادرات والواردات.

وفي عام 2012 سجل الفائض 21.49 مليار دولار لكنه انخفض إلى 9.94 مليار دولار وفي عام 2013 بسبب تراجع الصادرات وارتفاع الواردات بسبب الانخفاض الكبير في الصادرات بحوالي 9.59% والارتفاع الكبير في الواردات بنسبة 9.23% مما اثر على معدل التغطية الذي انخفض هو الاخر من 143% سنة 2012 إلى 118% سنة 2013 . وفي عام 2014 حققت الجزائر فائضاً قدره 4.30 مليار دولار لكن في عام 2015 سجل الميزان التجاري عجزاً قدره 13.17 مليار دولار نتيجة لانخفاض أسعار البترول حوالي 47.1% و التي سوف نوضحها في الشكل البياني التالي :

## الفصل الثاني: دراسة حالة انضمام الجزائر الى منطقة التبادل العربي الحر

الشكل رقم (02): يمثل أسعار البترول خلال الفترة (2010-2015) بالدينار الجزائري .



**المصدر :** حمزة بن الزين و وليد قرونة ، أثر تطور اسعار النفط على السياسة المالية للجزائر خلال الفترة (2015-2000) ، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية و المالية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 03 ، ص89.

نلاحظ من خلال الأعمدة البيانية انخفاض في اسعار البترول ، حيث انخفضت من 1835 دج سنة 2010 الى 1475 دج سنة 2011 و 1577 دج سنة 2011 وذلك بسبب الازمة التي شهدتها اسواق النفط . وهذا راجع بسبب انخفاض نمو اقتصاد الدول العظمى ( الصين ، و م أ ، ... ) ، مما جعل سعر النفط ينخفض الى 53 دولار للبرميل في النصف الثاني من 2014 و 2015 اي ما يقارب 572.4 دينار جزائري. ونلاحظ ايضا في عام 2016 ارتفع العجز إلى 17.84 مليار دولار و تقلص العجز في سنة 2017 إلى 10.86 مليار دولار مع ارتفاع الصادرات إلى 35.19 مليار دولار. حيث تشير الأرقام لعام 2018 إلى أن العجز التجاري سيكون الأقل حيث بلغ 5.02 مليار دولار مع ارتفاع الصادرات إلى 41.16 مليار دولار والواردات إلى 46.19 مليار دولار مما أدى إلى ارتفاع معدل التغطية إلى 89%<sup>1</sup>.

كذلك تشير الإحصاءات إلى انخفاض الواردات الجزائرية من العالم بنسبة 18.3% خلال الإحدى عشر شهراً في عام 2020 مقارنة بنفس الفترة في عام 2019. حيث بلغت قيمة الواردات نحو 31.4 مليار دولار مقارنة بـ 38.4 مليار دولار في العام السابق ، مما يمثل انخفاضاً قدره 7 مليار دولار. ويعكس هذا الاتجاه استمرار انخفاض الواردات الجزائرية منذ نهاية عام 2018. و تراجع صادرات الجزائر بين عامي 2019 و 2020 حيث بلغت ما قيمته 33.06 مليار دولار سنة 2019 مقابل 21.54 مليار دولار سنة 2020.

اما بالنسبة للعامين المتبقين فبلغ فائض الميزان التجاري 32,4 مليار دولار في عام 2022 مقابل عجز سنة 2021 بقيمة 2,69، كذلك انخفضت الواردات سنة 2022 وبلغت ما قيمته 35,9 مليار دولار مقابل 37,3 سنة

<sup>1</sup> شليحي الطاهر، المرجع السابق، ص 93-96.

## الفصل الثاني: دراسة حالة انضمام الجزائر الى منطقة التبادل العربي الحر

2021، ومن جهة اخرى بلغت صادرات الجزائر سنة 2022 مستوى قياسي بتحصيل 68,4 مليار دولار مقابل 35,04 مليار دولار سنة 2021.

ثانيا : الصادرات والواردات الجزائرية حسب الفئات السلعية بين عامي (2000-2022).

1. صادرات و واردات الجزائر خلال الفترة حسب الفئات السلعية : (2000-2018).

الجدول (08) : يمثل الصادرات الجزائرية حسب الفئات السلعية بين عامي (2000-2018).

الوحدة مليار دولار

41168.3	33	90	0.30	2242	92	38338	373	2018
35191.2	20	78	0.29	1410	73	33261	349	2017
30026	19	54	0	1321	84	28221	327	2016
34668	11	19	1	1597	106	32699	235	2015
62886	11	16	2	2121	109	60304	323	2014
64974	17	28	0	1458	109	62960	402	2013
71866	19	32	1	1527	168	69804	315	2012
73489	15	35	0	1496	161	71427	355	2011
57053	30	30	1	1056	94	55527	315	2010
45194	49	42	0	692	170	44128	113	2009
79298	32	67	1	1384	334	77361	119	2008
60163	35	46	1	993	169	58831	88	2007
54613	43	44	1	828	195	53429	73	2006
46001	19	36	0	651	134	45094	67	2005
32083	14	47	0	571	90	31302	59	2004
24612	35	30	1	509	50	23939	48	2003
18825	27	50	20	551	51	18091	35	2002
19132	12	45	22	504	37	18484	28	2001
22031	13	47	11	465	44	21419	32	2000
المجموع	سلع استهلاكية غير غذائية	تجهيزات صناعية	تجهيزات فلاحية	منتجات نصف مصنعة	المواد الأولية	الطاقة	مواد غذائية	السنوات

المصدر: شليحي الطاهر ، التجارة الخارجية للجزائر و اهم تحدياتها خلال الفترة (2000-2018)، مجلة العلوم

الاجتماعية و الانسانية، جامعة باتنة 1 ، المجلد 21 ، العدد 01 ، (جوان 2020) ، ص 97 .

نلاحظ من خلال الجدول رقم (08) أن الصادرات الطاقوية بلغت نسبة 97.5 % سنة 2008 من المجموع الإجمالي للصادرات وهي النسبة الكبيرة مقارنة بالسنوات الأخرى، ففي سنة 2002 قدرت نسبتها بـ 96.1% من المجموع الاجمالي وهي النسبة الأصغر بين الفترة 2000 إلى 2018 فيما اختلفت نسبة الصادرات الطاقوية من سنة لأخرى.

كما نلاحظ أن نسبة صادرات المواد الغذائية بلغت 0.61% سنة 2013 من المجموع الاجمالي وهي النسبة الكبيرة مقارنة بالسنوات الأخرى بحيث بلغت نسبتها 0.14% في سنة 2001 وهي النسبة الدنيا.

## الفصل الثاني: دراسة حالة انضمام الجزائر الى منطقة التبادل العربي الحر

نلاحظ أيضا من خلال الجدول أن نسبة صادرات المواد الأولية بلغت نسبتها القصوى في سنة 2008 والتي بلغت 0.42% من المجموع الاجمالي بينما بلغت في سنة 2001 نسبة 0.19% وهي النسبة الدنيا. أما في ما يخص صادرات المنتجات النصف مصنعة فكانت النسبة القصوى هي 5.44% في سنة 2018 و كانت نسبة 2.11% في سنة 2000 هي النسبة الدنيا بالنسبة لصادرات المنتجات النصف مصنعة. وفيما يخص صادرات التجهيزات الفلاحية فتراجعت نسبتها من 0.11% لسنة 2001 كأقصى درجة و 00% بالنسبة للسنوات 2011، 2009، 2005، 2004 و 2013 أي صفر صادرات لهذه السنوات. ونلاحظ أن ما نسبته 0.21% تمثل صادرات التجهيزات الصناعية لسنة 2018 وهي النسبة القصوى بينما كانت النسبة الدنيا هي 0.02% في سنة 2014. وأخيرا وفيما يخص صادرات السلع الاستهلاكية فقد بلغت نسبتها 0.10% لسنة 2009 كأقصى نسبة بحيث كانت نسبتها في سنة 2001 قد قدرت بـ 0.06%.

### الجدول رقم (09) : يمثل الواردات الجزائرية حسب الفئات السلعية بين عامي (2000-2018).

الوحدة مليار دولار

السنة	مواد غذائية	الطاقة	المواد الأولية	منتجات نصف	تجهيزات فلاحية	تجهيزات صناعية	سلع استهلاكية	المجموع
2018	8573	1015	1898	10959	563	13433	9756	46197
2017	8438	1992	1527	10985	611	13995	8511	46059
2016	8223	1613	1563	11437	503	15412	8338	47089
2015	9316	2376	1560	12034	664	17076	8676	51702
2014	11005	2879	1891	12852	658	18961	10334	58580
2013	9580	4385	1841	11310	508	16194	11210	55028
2012	9022	4955	1839	10629	330	13604	9997	50376
2011	9850	1164	1783	10685	387	16050	7328	47247
2010	6058	955	1409	10098	341	15776	5836	40473
2009	5863	549	1200	10165	233	15139	6145	39294
2008	7813	594	1394	10014	174	13093	6397	39479
2007	4954	324	1325	7105	146	8534	5243	27631
2006	3800	244	843	4934	96	8528	3011	21456
2005	3587	212	751	4088	160	8452	3107	20357
2004	3597	173	784	3645	173	7139	2797	18308
2003	2678	114	689	2857	129	4955	2112	13534
2002	2740	145	562	2336	148	4423	1655	12009
2001	2395	139	478	1872	155	3435	1466	9940
2000	2415	129	428	1655	85	3068	1393	9173

المصدر: شليحي الطاهر ، التجارة الخارجية للجزائر و اهم تحدياتها خلال الفترة (2000-2018)، مجلة العلوم الاجتماعية و الانسانية، جامعة باتنة 1 ، المجلد 21 ، العدد 01 ، (جوان 2020) ، ص 103 .

حققت الواردات الجزائرية ارتفاعا مستمرا في الفترة ما بين 2000 الى 2014 ، حيث بلغت اقصى حد لها بـ 58 مليار دولار سنة 2014. و في عام 2015 كان هناك انخفاض في جميع الاصناف الا التجهيزات الفلاحية

## الفصل الثاني: دراسة حالة انضمام الجزائر الى منطقة التبادل العربي الحر

التي عرفت ارتفاعا متباين بين عام 2014 بقيمة 658 مليار دولار و 664 مليار دولار سنة 2015 ، و استمر الانخفاض عام 2016 في كل الاصناف الا المواد الاولية التي عرفت ارتفاع طفيف بين عامي 2015 و 2016 حيث كانت في سنة 2015 بقيمة 1560 مليار دولار و 1563 مليار دولار سنة 2016 . في حين كانت سنة 2017 متدببة في وارداتها بمختلف اصنافها ، بينما عرفت سنة 2018 صعودا في حجم الواردات مقارنة بسنة 2017 مثل المواد الغذائية بقيمة 85 مليار دولار و المواد الاولية بقيمة 18 مليار دولار كذلك سلع استهلاكية غير غذائية بقيمة 97 مليار دولار و باقي الاصناف انخفضت انخفاضا متفاوت .

### 2. صادرات و واردات الجزائر خلال الفترة (2019-2022).

الجدول (10) : يمثل الصادرات الجزائرية حسب الفئات السلعية بين عامي (2019-2022).

الوحدة مليار دولار

السنوات	مواد غذائية	المواد الاولية	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	سلع استهلاكية غير غذائية	الصادرات النفطية	منتجات نصف مصنعة
2019	408	96	00	83	36	33	1445
2020	437	71	00	77	37	20	1287
2021	576	182	01	188	63	34	3486
2022	269	263	02	84	111	49	5086

المصدر : حميتي محمد امين ، دور الاتفاقيات التجارية الجزائرية في تشجيع الصادرات خارج المحروقات ، مجلة الشعاع للدراسات الاقتصادية ، المجلد 08 ، العدد 01 (2024) ، ص 276 .

نلاحظ من خلال الجدول رقم (07) بان صادرات الجزائر في قطاع انتاج المواد النصف مصنعة في المرتبة الاولى من مجموع الصادرات خارج قطاع المحروقات ، حيث بلغت قيمتها 1445 مليار دولار في سنة 2019 لتصل الى 5086 مليار في سنة 2022. يأتي بعده قطاع المواد الغذائية ، حيث ارتفعت من 96 مليار دولار في سنة 2019 الى 263 مليار دولار سنة 2022. ثم يأتي قطاع انتاج المواد الأولية الذي ارتفع من 96 مليار دولار سنة 2019 الى 263 مليار دولار سنة 2022، ثم يليه قطاع السلع الاستهلاكية الغير غذائية ب36 مليار دولار سنة 2019 الى 111 مليار دولار سنة 2022. كذلك نلاحظ بان قطاع التجهيزات الفلاحية تصديره معدوم خلال سنتي 2019 و 2020، وبعد ذلك صدر في سنة 2021 ما قيمته 01 مليار دولار وسنة 2022 ما قيمته 02 مليار دولار<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> حميتي محمد امين ، دور الاتفاقيات التجارية الجزائرية في تشجيع الصادرات خارج المحروقات ، مجلة الشعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 08 ، العدد 01 (2024) ، ص 267-280 .

## الفصل الثاني: دراسة حالة انضمام الجزائر الى منطقة التبادل العربي الحر

الجدول رقم (11): يمثل الواردات الجزائرية حسب الفئات السلعية بين عامي (2019-2022).

الوحدة مليار دولار

السنوات	مواد غذائية	المواد الاولية	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	سلع استهلاكية غير غذائية	منتجات نصف مصنعة	الطاقة
2019	7694	1921	437	10845	734	9840	1369
2020	7723	2199	198	8697	5577	7614	890
2021	8877	3401	247	9158	6498	7313	513
2022	10369	4037	204	8321	5282	9581	581

المصدر : من اعداد الطالبين بالاعتماد على بنك الجزائر ، التقرير السنوي 2022 ، التطور الاقتصادي و النقدي ، تاريخ الاطلاع : 2024/06/14 ، سا : 19:45 ، الموقع : <https://www.bank-of-algeria.dz/stoodroa/2023/11/Rapport-BA-2022-Ar.pdf>

نلاحظ من خلال الجدول رقم (11) ارتفاع الواردات الجزائرية من قطاع المواد الغذائية ، حيث ارتفعت من 7694 مليار دولار سنة 2019 الى 10369 مليار دولار سنة 2022 . كذلك ارتفاع وارداتها من المواد الاولية ، حيث قدرت قيمتها سنة 2019 ب 1921 مليار دولار الى 4037 مليار دولار سنة 2022 . و نلاحظ بان التجهيزات الفلاحية كانت سنة 2019 تقدر ب 437 مليار دولار ثم انخفضت 204 مليار دولار سنة 2022 ، وبالنسبة للتجهيزات الصناعية انخفضت وارداتها من 10845 مليار سنة 2019 الى 8321 مليار دولار سنة 2022 . اما السلع الاستهلاكية غير الغذائية فارتفعت قيمتها من 734 مليار دولار سنة 2019 الى 5282 مليار دولار سنة 2022 ، بالنسبة للمنتجات نصف مصنعة كان لها انخفاض من 9840 مليار دولار سنة 2019 الى 7313 مليار دولار سنة 2021 ثم عادت للارتفاع سنة 2022 بقيمة 9581 مليار دولار ، و اخيرا الطاقة اخفضت من 1369 مليار دولار سنة 2019 الى 581 مليار دولار سنة 2022 .

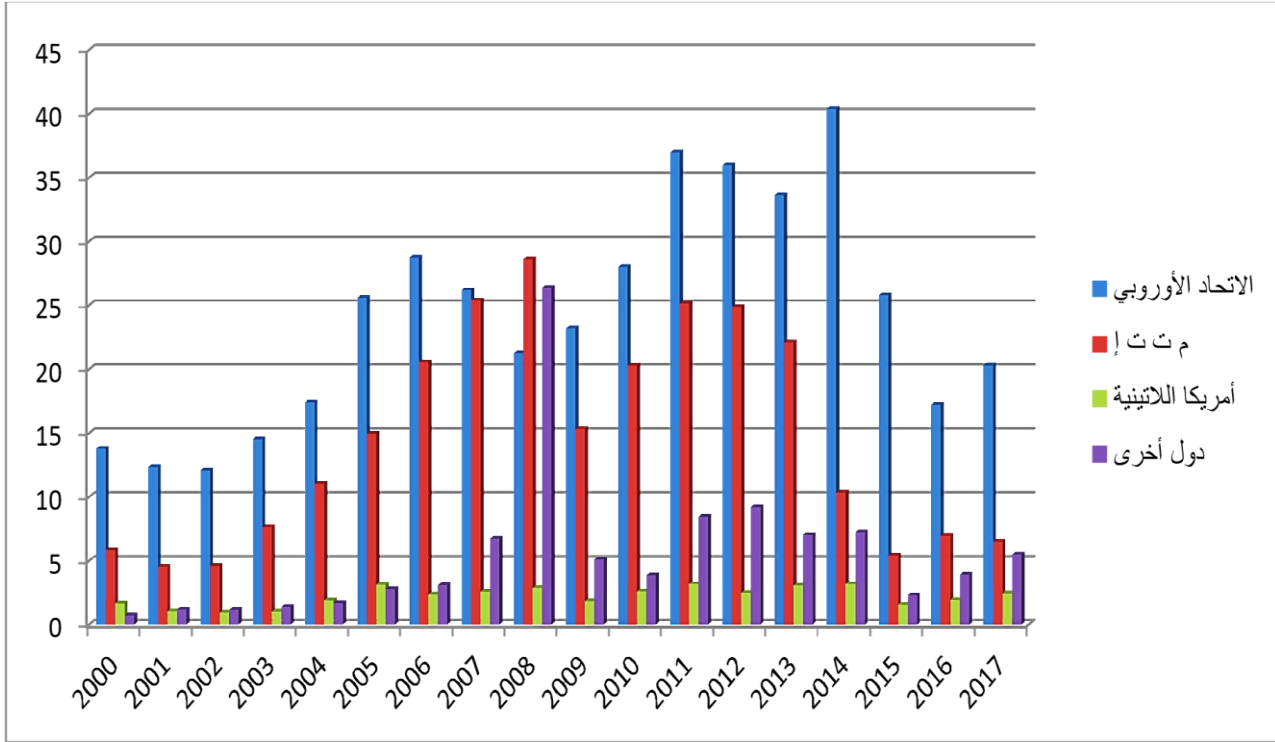
المطلب الثاني: التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية الجزائرية (2000-2022).

أولا: التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية

إن التوزيع الجغرافي لصادرات الجزائر، يبين أن الجزائر تتمتع بشبكة واسعة من الشركاء التجاريين حول العالم. غير أن الأهمية النسبية للتعامل التجاري مع هؤلاء الشركاء تتفاوت بناءً على عوامل سياسية، اقتصادية، جغرافية، وتاريخية. على سبيل المثال، يعد الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأهم للجزائر خلال فترة الدراسة. كما يعود ذلك إلى عدة أسباب، منها القرب الجغرافي، والاتفاقيات الاقتصادية المبرمة بين الجانبين، بالإضافة إلى الروابط التاريخية الناتجة عن الماضي الاستعماري، والعلاقات السياسية المستقرة. في المرتبة الثانية تأتي دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وذلك بفضل الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية التي تعزز التعاون بين الجزائر وهذه الدول. ويظهر الشكل التالي: قيمة الصادرات الجزائرية لأهم الشركاء التجاريين خلال فترة الدراسة، مما يعكس الأهمية النسبية لكل شريك تجاري وفقاً للعوامل المذكورة:

## الفصل الثاني: دراسة حالة انضمام الجزائر الى منطقة التبادل العربي الحر

الشكل رقم (03): التوزيع الجغرافي لصادرات الجزائر للفترة 2000-2017 مليار دولار.



المصدر: بولعباس مختار، محددات الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000-2017، مجلة دفاتر الاقتصاد، المجلد 10، العدد 02، جامعة تيارت، 2018، ص 63-64.

من خلال تحليل بيانات الشكل أعلاه، يتضح أن دول الاتحاد الأوروبي تشكل الوجهة الرئيسية للصادرات الجزائرية خلال فترة البحث، حيث أن أكثر من 60% من صادرات الجزائر تتجه نحو هذه الدول. وتتركز هذه الصادرات بشكل أساسي في خمس دول هي: إيطاليا، فرنسا، إسبانيا، ألمانيا، وهولندا. على الرغم من انخفاض قيمة الصادرات إلى دول الاتحاد الأوروبي في السنوات الأخيرة، حيث سجلت تراجعاً بنسبة 33.28% في عام 2016 مقارنة بعام 2015، إلا أنها عاودت الارتفاع قليلاً في عام 2017 بمقدار 3.07 مليار دولار. ورغم هذه التقلبات، نظل دول الاتحاد الأوروبي الوجهة الأولى من حيث القيمة الإجمالية للصادرات الجزائرية.<sup>1</sup>

تأتي في المرتبة الثانية دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، التي تستحوذ على ثاني أكبر حصة من الصادرات الجزائرية في معظم السنوات، باستثناء عام 2007 عندما تساوت قيمة الصادرات نحوها تقريباً مع دول الاتحاد الأوروبي. وفي عام 2008، تفوقت دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية على دول الاتحاد الأوروبي بحصة بلغت حوالي 28.62 مليار دولار، لكن هذه القيمة انخفضت تدريجياً لتصل إلى 5.43 مليار دولار في عام 2015. أبرز الدول في هذه المنظمة التي تتعامل مع الجزائر تشمل الولايات المتحدة الأمريكية وكندا من أمريكا الشمالية.

<sup>1</sup> بولعباس مختار، محددات الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000-2017، مجلة دفاتر الاقتصاد، المجلد 10، العدد 02، جامعة تيارت، 2018، ص 63-64.

## الفصل الثاني: دراسة حالة انضمام الجزائر الى منطقة التبادل العربي الحر

تأتي دول أمريكا اللاتينية في المرتبة الثالثة كأكبر شريك تجاري مستورد من الجزائر، بقيم تتراوح بين 1 مليار دولار و3.2 مليار دولار كحد أقصى، والذي سُجل في عام 2011، وتتصدر هذه الدول البرازيل والأرجنتين. فيما يتعلق ببقية الدول، تظل مساهمة الصادرات الجزائرية إليها ضئيلة جدًا. وتشمل هذه الفئة دول المغرب العربي، حيث لا تتعدى صادرات الجزائر إلى هذه الدول نسبة 3% خلال جميع سنوات فترة البحث، وذلك رغم الحدود المشتركة وقرب المسافة. كما لم تتجاوز الصادرات إلى دول المحيط الهادئ نسبة 2% باستثناء عامي 2001 و2004.

أما الدول الأوروبية الأخرى والدول العربية (باستثناء دول المغرب العربي) والدول الأفريقية، فإن الصادرات الجزائرية إليها لم تتجاوز نسبة 1%، باستثناء بعض السنوات القليلة.

### ثانياً: التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية

الجدول رقم (12): يمثل التوزيع الجغرافي لصادرات الجزائر للفترة 2000-2018. مليار دولار

السنة	الاتحاد الأوروبي	دول آسيا	دول OCDE	دول أمريكي	الدول العربية	دول أوروبية	دول المغرب	دول إفريقيا	أفانوسيا	المجموع
2018	21099	11557	5837	3546	1904	1542	546	166	-	46197
2017	20298	12369	5953	3209	1542	1910	592	186	-	46059
2016	22472	11709	6249	2857	1927	936	701	238	-	47089
2015	25485	11850	7363	2822	1918	1225	680	359	-	51702
2014	29684	12619	8436	3815	1962	886	738	440	-	58580
2013	28724	10623	6965	3466	2414	1213	1029	594	-	55028
2012	26333	9538	6160	3590	1555	1652	807	741	-	50376
2011	24616	8873	6219	3931	1760	579	691	578	-	47247
2010	20704	8280	6519	2380	1262	388	544	396	-	40473
2009	20772	7574	6435	1866	1089	728	478	350	2	39294
2008	20985	6916	7245	2179	705	659	395	395	-	39479
2007	14427	4318	5363	1672	621	715	284	231	-	27631
2006	11729	3055	3738	1281	493	777	235	148	-	21456
2005	11255	2506	3506	1249	387	1058	217	148	31	20357
2004	10097	1952	3071	1166	525	1097	169	175	56	18308
2003	7954	1206	2242	567	418	855	120	125	47	13534
2002	6732	943	2485	385	366	757	127	87	127	12009
2001	5903	579	2125	269	179	636	72	85	92	9940
2000	5256	599	2194	142	144	603	52	119	64	9173

المصدر : شليحي الطاهر ، التجارة الخارجية للجزائر و اهم تحدياتها خلال الفترة (2000-2018)، مجلة العلوم الاجتماعية و الانسانية، جامعة باتنة 1 ، المجلد 21 ، العدد 01 ، (جوان 2020) ، ص 106 .

نلاحظ من خلال الجدول (12) ان دول الاتحاد الاوروبي مستحوذة على اكبر حصة من الواردات الجزائرية عبر سنين، حيث بلغت أعلى قيمة لها سنة 2014 بقيمة 29مليار دولار ،ثم انخفضت بشكل تدريجي لتصل الى 21مليار دولار سنة 2018 وهو ما يساوي 45,67% من مجموع الواردات الجزائرية ،مع العلم بأن

## الفصل الثاني: دراسة حالة انضمام الجزائر الى منطقة التبادل العربي الحر

الجزائر دخلت في شراكة مع الاتحاد الاوروبي سنة 2015 حيث ارتفع حجم المبادلات بينهما . وفي المركز الثاني تأتي الدول الآسيوية بنسبة 25% سنة 2018 من اجمالي الواردات بعدهم دول منطقة التعاون و التنمية الاقتصادية خارج الاتحاد الاوروبي بنسبة 12,63% سنة 2018 مع ذلك انخفضت ب116 مليار مقارنة بسنة 2017 اي بنسبة 1,95%، وفي نفس دول امريكا الجنوبية جاؤوا في المرتبة الرابعة ب7,67% ،ياتي بعدهم الدول العربية وتليه دول المغرب العربي ب4,21% وبعض الدول الاوروبية الأخرى بنسبة 3,33% ،ثم دول المغرب العربي ب1,18% وفي الأخير الدول الأفريقية ب0,36%<sup>1</sup>.

### المبحث الثاني: انضمام الجزائر إلى منطقة التبادل العربي الحر

في سياق الجهود المبذولة لتعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول العربية، يعتبر انضمام الجزائر إلى منطقة التبادل العربي الحر خطوة مهمة نحو تعزيز التبادل التجاري وتوسيع الأسواق و سنتناول هذه الدراسة ثلاث مطالب رئيسية، حيث سيتم في المطلب الأول استعراض مراحل انضمام الجزائر إلى منطقة التبادل العربي الحر، مع التركيز على الإجراءات والاتفاقيات التي مهدت الطريق لتحقيق هذا الانضمام، أما المطلب الثاني فسيتناول التجارة الجزائرية العربية خلال الفترة من 2000 إلى 2022، مقسماً إلى فرعين: الفرع الأول سيتطرق إلى الوضع قبل الانضمام، حيث كانت التجارة محدودة بسبب القيود الجمركية والإجرائية؛ بينما سيركز الفرع الثاني على التحولات التي شهدتها التجارة بعد الانضمام، متناولاً التأثيرات المباشرة على حجم ونوعية التبادل التجاري و في المطلب الثالث، سيتم تحليل الهيكل السلمي للتجارة الجزائرية العربية، مع دراسة توزيع المنتجات وتنوعها وتأثير الانضمام على تركيبة الصادرات والواردات الجزائرية و تهدف هذه الدراسة إلى تقديم صورة شاملة عن الأثر الاقتصادي لانضمام الجزائر إلى منطقة التبادل العربي الحر، مسلطة الضوء على الفوائد والتحديات التي واجهتها الجزائر في هذا السياق.

### المطلب الأول: مراحل انضمام الجزائر إلى منطقة التبادل العربي الحر

منذ منتصف القرن العشرين، شهد العالم تحولات اقتصادية هائلة، حيث تعززت الحاجة إلى إنشاء مناطق تجارية حرة لتعزيز التبادل الاقتصادي وتحفيز النمو الاقتصادي وفي هذا السياق، انضمت الجزائر إلى منطقة التبادل العربي الحر كجزء من جهودها لتعزيز الاندماج الاقتصادي مع دول الجوار والدول الأعضاء العربية.

### الفرع الاول : تحليل فترة ما قبل الانضمام من عام 2000 إلى 2009:

في بداية الألفية الجديدة، شهدت الجزائر خطوات هامة نحو الانضمام إلى منطقة التبادل العربي الحر وبدأت هذه الفترة بالدراسات والتحضيرات الأولية لتحليل الآثار الاقتصادية والاجتماعية المتوقعة للانضمام تلا ذلك

<sup>1</sup>شليحي الطاهر ، مرجع سبق ذكره ، ص 93-96

## الفصل الثاني: دراسة حالة انضمام الجزائر الى منطقة التبادل العربي الحر

فترة من التفاوض المكثف لتوقيع الاتفاقية الرسمية التي تنظم انضمام الجزائر، بالإضافة إلى إعداد وتعديل التشريعات الداخلية لتلبية متطلبات الاتفاقية<sup>1</sup>.

في الفترة من 2000 إلى 2001، بدأت الجزائر بدراسات وتحليلات لتقييم آثار الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. شملت هذه الدراسات تحليل جاهزية البنية التحتية الاقتصادية والقانونية في الجزائر لإجراء الإصلاحات التجارية اللازمة خلال هذه الفترة، بدأت الجزائر أيضاً بالتفاوض على الشروط والتعهدات اللازمة للانضمام، وركزت الجهود على تحديد الرسوم الجمركية التجارية لتسهيل حركة السلع والخدمات. كان ذلك بمثابة مرحلة حاسمة لتحديد إطار العلاقات التجارية المستقبلية مع الدول الأعضاء، ومن 2002 إلى 2004، شهدت الجزائر خطوات مهمة نحو الانضمام إلى منطقة التبادل العربي الحر، حيث تركزت الجهود على توقيع اتفاقية الانضمام وإقرار التشريعات اللازمة لتنفيذ الاتفاقية داخلياً. بعد توقيع الاتفاقية، بدأت الجزائر في تطبيق التشريعات اللازمة وتعديل القوانين الجمركية والاقتصادية لتحقيق التكامل الاقتصادي مع الدول الأعضاء، مما أدى إلى زيادة الفرص التجارية وتحسين الصادرات الجزائرية، في حين كانت سنوات ما بين 2005 و2009، قامت الجزائر بمراجعة السياسات الاقتصادية والتجارية لتعزيز التكامل مع هيكل السوق العربية. تركزت الجهود على تحديث السياسات الاقتصادية الداخلية، وتحفيز الاستثمارات، وتحسين بنية النقل والاتصالات. بالرغم من التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي واجهتها الجزائر نتيجة للتكامل مع الأسواق العربية، ساهمت هذه الفترة في تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق فوائد ملموسة على المدى الطويل<sup>2</sup>، من خلال ما سبق يمكننا استخلاص ما يلي<sup>3</sup>:

- في اوت 2004 المصادقة الرسمية للجزائر على اتفاقية تسهيل و تنمية المبادلات التجارية بين الدول العربية.
- خلال عام 2008 و بالضبط في 31 ديسمبر تقدمت الجزائر بملف الانضمام للمنطقة للامانة العامة للجامعة العربية.
- في 01 جانفي 2009 الانضمام الرسمي للجزائر الى المنطقة و بداية الاستفادة من الاعفاءات الكاملة من الحقوق الجمركية .

<sup>1</sup> موقع وزارة التجارة وترقية الصادرات، منطقة تبادل العربي الحر، متاح على موقع: <https://www.commerce.gov.dz/a->

[grande-zone-arabe-de-libre-echange](https://www.commerce.gov.dz/a-grande-zone-arabe-de-libre-echange) ، تاريخ الدخول: 2024/06/23

<sup>2</sup> دحماني الهوارية و دريال عبد القادر، آثار انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية، الكبرى على التبادل التجاري الجزائري مع دول المنطقة، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، العدد 05، 2017، ص 185، متاح على موقع:

<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/76406> ، تاريخ الدخول: 2024/06/23.

<sup>3</sup> وزارة التجارة الجزائرية ، منطقة التبادل العربي الحر ، تاريخ الاطلاع : 2024/06/23 ، سا : 15:00 ، الموقع :

<https://www.commerce.gov.dz/a-grande-zone-arabe-de-libre-echange>

## الفصل الثاني: دراسة حالة انضمام الجزائر الى منطقة التبادل العربي الحر

الفرع الثاني: تحليل فترة ما بعد الانضمام من 2010 الى 2022<sup>1</sup>

في الفترة من 2010 الى 2012 بدأت الجزائر في تنفيذ الاتفاقية بشكل فعلي وإجراء إصلاحات هيكلية لتسهيل التجارة البينية.

خلال الفترة 2013 الى 2015 شهدت هذه الفترة زيادة ملحوظة في حجم التجارة مع الدول الأعضاء وجذب الاستثمارات الأجنبية .

من 2016 الى 2018 تركزت جهود الجزائر في هذه الفترة على تعزيز التكامل وتنويع الصادرات لزيادة التنافسية. من عام 2019 الى 2022 تأثرت الفترة الأخيرة بالظروف الاقتصادية العالمية وزاد التركيز على استعدادات للمراحل القادمة.

**المطلب الثاني: التجارة الجزائرية العربية خلال الفترة (2000-2022).**

تمثل التجارة البينية بين الجزائر ودول منطقة التبادل العربي الحر محورا أساسياً في السياسات الاقتصادية للجزائر على مدار الفترة من عام 2000 إلى 2022 و تشهد هذه الفترة تحولات هامة في العلاقات التجارية والاقتصادية بين الجزائر ودول الجوار العربية، مما أثر بشكل كبير على حجم التبادل التجاري وطبيعته قبل وبعد انضمام الجزائر إلى المنطقة.

**الفرع الأول: تحليل فترة ما قبل انضمام الجزائر الى منطقة التبادل العربي الحر**

قبل انضمام الجزائر إلى منطقة التبادل العربي الحر، كانت العلاقات التجارية محدودة ومتباينة مع دول الجوار العربية . حيث كان الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كبير على صادرات الطاقة خاصة النفط والغاز، وواجهت البلاد تحديات في تنويع الصادرات وتحسين هيكلها لزيادة التبادل التجاري في قطاعات مثل الصناعات التحويلية والزراعة. و نوضح هذا من خلال عرض للتبادلات التجارية الجزائرية مع دول المنطقة قبل الانضمام من خلال ما يلي:

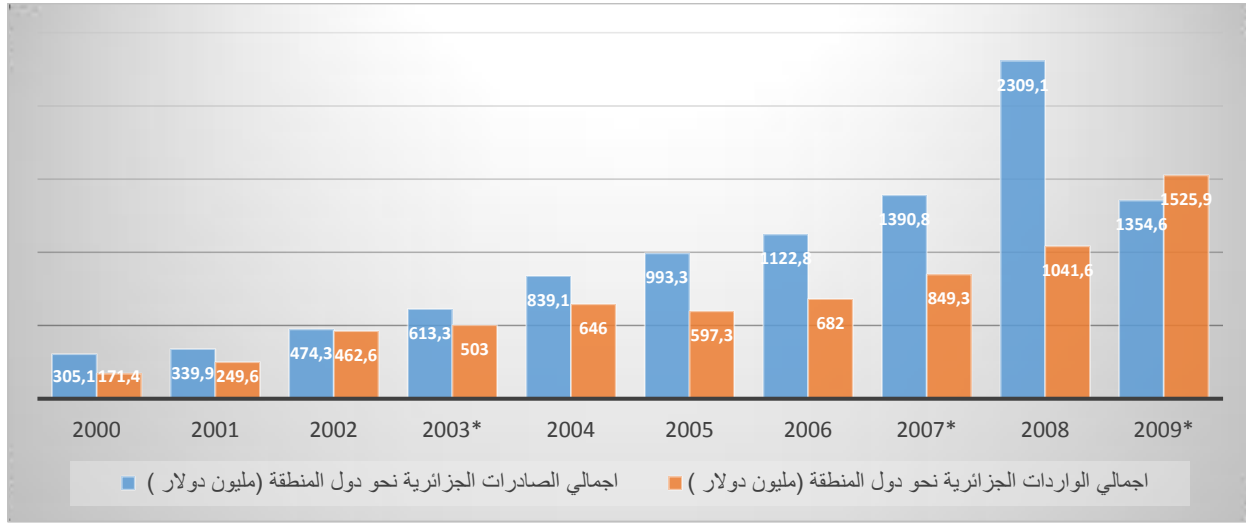
التجارة الجزائرية العربية خلال الفترة 2000-2009 قبل الانضمام:

<sup>1</sup>دحماني الهوارية و دريال عبد القادر، مرجع سابق، ص 201.

## الفصل الثاني: دراسة حالة انضمام الجزائر الى منطقة التبادل العربي الحر

يمثل الشكل رقم (04) الصادرات و الواردات الجزائرية مع دول المنطقة خلال الفترة 2000-2009.

مليون دولار



المصدر : من اعداد الطالبين بالأعتماد على \* (2003-2000) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، التجارة الخارجية للدول العربية ، ملحق (2/8) الصادرات و الواردات العربية البينية (1998-2003) . متاح على الموقع <https://www.amf.org.ae/ar/publications/altqryr-alaqtsady-alrby-almwhd/altqryr-alaqtsady-alrby-almwhd-2004>

\* (2004-2007) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، التجارة الخارجية للدول العربية، ملحق (3/8) الصادرات والواردات العربية البينية (2002-2007). متاح على الموقع:

<https://www.amf.org.ae/ar/publications/altqryr-alaqtsady-alrby-almwhd/altqryr-alaqtsady-alrby-almwhd-2008>

\* (2008-2009) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، التجارة الخارجية للدول العربية، ملحق (4/8) الصادرات والواردات العربية البينية (2005-2009) ص 385. متاح على الموقع:

<https://www.amf.org.ae/ar/publications/altqryr-alaqtsady-alrby-almwhd/altqryr-alaqtsady-alrby-almwhd-2010>

نلاحظ من خلال الشكل ارتفاع في الصادرات الجزائرية البينية بنسق تصاعدي حيث كانت سنة 2000 تقدر ب305.1 مليون دولار سنة 2003 حوالي 613 مليون دولار لتصل سنة 2008 الى 2309,1 مليون دولار، ثم انخفضت في عام الانضمام الرسمي للجزائر للمنطقة الى ما قيمته 1354,6 مليون دولار.

اما بالنسبة للواردات في تلك الفترة شهدت تذبذبات بين الارتفاع والانخفاض، حيث كانت سنة 2000 تقدر ب171,4 مليون دولار وتصاعدت لتصل الى 6460 مليون دولار سنة 2004. ثم انخفضت الى 597,3 مليون دولار سنة 2005 و عادت للارتفاع لتصل الى 1,525.9 مليون دولار سنة الانضمام الرسمي (2009).

## الفصل الثاني: دراسة حالة انضمام الجزائر الى منطقة التبادل العربي الحر

### الفرع الثاني: تحليل فترة ما بعد انضمام الجزائر الى منطقة التبادل العربي الحر

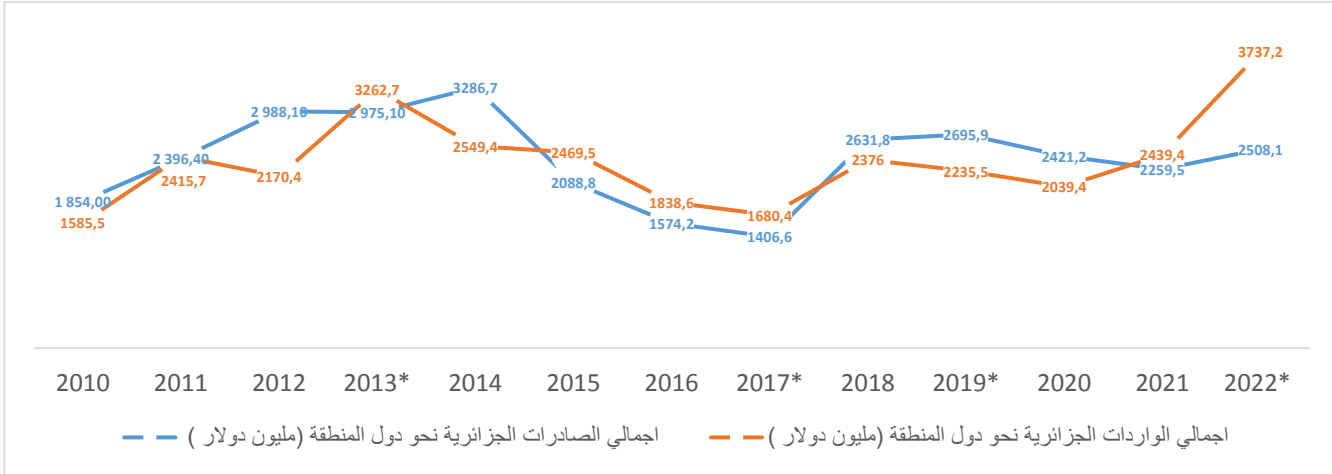
بعد انضمام الجزائر إلى منطقة التبادل العربي الحر شهدت التجارة الجزائرية العربية تحولات هامة، نوضح

هذا من خلال عرض للتبادلات التجارية الجزائرية مع دول المنطقة بعد الانضمام من خلال ما يلي:

التجارة الجزائرية العربية خلال الفترة 2010-2022 بعد الانضمام :

يمثل الشكل رقم (05) الصادرات و الواردات الجزائرية مع دول المنطقة خلال الفترة 2010-2022.

مليون دولار



المصدر : من اعداد الطالبين بالاعتماد على \* (2010-2013) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، الجداول الاحصائية ، ملحق (5/8) الصادرات و الواردات العربية البينية (2009-2013) ص 432. متاح على الموقع

<https://www.amf.org.ae/ar/publications/altqryr-alaqtsady-alrby-almwhd/altqryr-alaqtsady-alrby-almwhd-2014>

\* (2014-2017) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، الجداول الاحصائية ، ملحق (4/8) الصادرات و الواردات العربية البينية (2013-2017) ص 373. متاح على الموقع :

<https://www.amf.org.ae/ar/publications/altqryr-alaqtsady-alrby-almwhd/altqryr-alaqtsady-alrby-almwhd-2018>

\* (2018-2019) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، الجداول الاحصائية ، ملحق (4/8) الصادرات و الواردات العربية البينية (2015-2019) ص 369. متاح على الموقع :

<https://www.amf.org.ae/ar/publications/altqryr-alaqtsady-alrby-almwhd/altqryr-alaqtsady-alrby-almwhd-2020>

\* (2020-2022) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، التجارة الخارجية للدول العربية ، ملحق (4/8) الصادرات و الواردات العربية البينية (2018-2023) ص 350. متاح على الموقع :

<https://www.amf.org.ae/ar/publications/altqryr-alaqtsady-alrby-almwhd/altqryr-alaqtsady-alrby-almwhd-2023>

## الفصل الثاني: دراسة حالة انضمام الجزائر الى منطقة التبادل العربي الحر

نلاحظ من خلال الشكل تذبذب واضح في صادرات الجزائر الى دول المنطقة ،حيث كانت سنة 2010 تقدر ب 1,854.0 مليون دولار لتصل الى 3,286.7 مليون دولار سنة 2014 . بعد ذلك انخفضت الى 1,406.6 مليون دولار سنة 2017 مع العودة الى الارتفاع سنة 2022 ب 2,508.1 مليون دولار ، و نلاحظ بان الواردات الجزائرية من دول المنطقة خلال فترة الانضمام كذلك في تذبذب بين صعود ونزول . حيث كانت سنة 2010 ما قيمته 1,585.5 وارتفعت لتصل الى 3,262.7 مليون دولار سنة 2013 ، ثم انخفضت لتصل الى 1,680.4 مليون دولار سنة 2017 . عادت الى الارتفاع لتصل الى ما قيمته 3,737.2 مليون دولار سنة 2022.

### المطلب الثالث: الهيكل السلعي للتجارة الجزائرية العربية

لفهم الهيكل السلعي للتجارة الجزائرية العربية، سنقوم بتحليل تفصيلي للصادرات والواردات الجزائرية مع الدول العربية على مدى فترتين: 2009-2000 و 2022-2010 وسنقدم الجداول الخاصة بهيكل الصادرات والواردات، متبوعة بالتحليل الشامل لكل فترة.

#### الفرع الاول : الهيكل السلعي للتجارة الجزائرية العربية خلال الفترة (2009-2000).

الجدول رقم (13) يمثل هيكل الصادرات الجزائرية إلى الدول العربية خلال الفترة 2009-2000 .

#### الوحدة مليار دولار

السنة	السلع الغذائية	المنتجات الخام	منتجات نصف مصنعة	منتجات زراعية	منتجات صناعية	سلع استهلامية غير غذائية
2000	32	44	465	13	47	11
2001	28	37	504	22	45	12
2002	35	51	551	20	50	27
2003	48	50	551	1	30	35
2004	59	90	509	-	47	14
2005	67	134	571	-	36	19
2006	73	195	651	1	44	43
2007	88	169	828	1	46	35
2008	119	334	1384	1	67	49
2009	113	170	692	-	42	49

المصدر : هواري احلام ، يوسف راشيد ، وضعية الصادرات الجزائرية في الاسواق الدولية ، مجلة دفاتر بوايكس ، المجلد 08 ، العدد 01 (2019) ، ص 37 .

نلاحظ من خلال الجدول هيكل الصادرات الجزائرية الى الدول العربية ،حيث كانت السلع الغذائية في ادنى قيمة لها سنة 2001 ب 28 مليار دولار عكس سنة 2000 بقيمة 32 مليار دولار. فمن تلك الفترة و هي في تزايد

## الفصل الثاني: دراسة حالة انضمام الجزائر الى منطقة التبادل العربي الحر

مستمر حتى اصبحت 119 مليار دولار سنة 2008 و 113 مليار دولار سنة 2009 . من ناحية اخرى قطاع المنتجات الخام كانت صادراتها في ادنى مستوياتها سنة 2001 بقيمة 37 مليار دولار ، ثم ارتفعت ارتفاعا مستمر لتصل سنة 2008 الى 334 مليار دولار ثم انخفضت الى 170 مليار دولار سنة 2009 ، المنتجات النصف مصنعة كانت لها ادنى قيمة سنة 2000 قدرت ب 465 مليار دولار و اعلى قيمة لها سنة 2008 ب 1384 مليار دولار ثم انخفضت الى 692 مليار دولار سنة 2009 . المنتجات الزراعية نلاحظ بانها كانت من قليلة الى منعدمة التصدير حيث كانت أعلى قيمة لها سنة 2001 ب 22 مليار دولار ومنعدمة خلال سنوات 2004 و 2005 و 2009 على التوالي ، المنتجات الصناعية ادنى قيمة لها كانت سنة 2003 بقيمة 30 مليار دولار وسنة 2005 ب 38 مليار دولار واعلى قيمة لها سنة 2008 بقيمة 67 مليار دولار، و اخيرا السلع الاستهلاكية غير غذائية نلاحظ من خلال الجدول بأن ادنى قيمة لها كانت سنة 2000 و 2001 ب 11 و 12 مليار دولار ، واعلى قيمة سنة 2008 و 2009 ب 49 مليار دولار .

الجدول رقم (14) يمثل هيكل الواردات الجزائرية من الدول العربية خلال الفترة (2000-2008).

الوحدة مليار دولار

السنوات	مواد غذائية	الطاقة	المواد الاولية	منتجات نصف مصنعة	تجهيزات فلاحية	تجهيزات صناعية	سلع استهلاكية
2000	24	129	42	16	85	306	139
2001	23	139	47	18	155	343	146
2002	27	145	56	23	148	442	165
2003	26	114	68	28	129	495	211
2004	35	173	78	36	173	713	279
2005	35	212	75	40	160	845	310
2006	38	244	84	49	96	852	301
2007	49	324	13	71	146	853	524
2008	78	594	13	100	174	130	639

المصدر : شليحي الطاهر، التجارة الخارجية للجزائر وأهم تحدياتها ، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 21، العدد 01، جامعة باتنة1، 202، ص 103 .

تجهيزات صناعية : جاءت في المرتبة الاولى الواردات من دول المنطقة ، حيث كانت أعلى قيمة لها سنة 2007 بقيمة 853 مليار دولار ، وادنى قيمة لها سنة 2008 ب 130 مليار دولار .

## الفصل الثاني: دراسة حالة انضمام الجزائر الى منطقة التبادل العربي الحر

سلع استهلاكية غير غذائية: جاءت ثانيا باعلى قيمة لها سنة 2008 ب 639 مليار دولار وادنى قيمة لها سنة 2000 ب139مليار دولار .

الطاقة : الواردات الجزائرية من المنطقة في قطاع الطاقة جاء ثالثا باعلى قيمة لها ب594 مليار دولار سنة 2008 وادنى قيمة سنة 2003 ب114 مليار دولار .

تجهيزات فلاحية : أعلى قيمة لها ب 174 مليار دولار سنة 2008 وادنى قيمة لها ب85 مليار دولار سنة 2000 مع العلم أن هذا القطاع في المركز الرابع.

منتجات نصف مصنعة: جاء خامسا باعلى قيمة له ب100 مليار دولار وادنى قيمة له سنة 2000 ب 16 مليار دولار.

مواد اولية :جاءت ماقبل الاخير باعلى قيمة 84 مليار دولار وادنى قيمة ب13 مليار دولار سنتي 2007 و2008. مواد غذائية : وأخيرا قطاع المواد الغذائية باعلى قيمة له سنة 2008 ب78 مليار دولار ،مقابل ادنى قيمة له سنة 2001 ب 23مليار دولار .

### الفرع الثاني : الهيكل السلعي للتجارة الجزائرية العربية خلال الفترة 2010-2018

الجدول رقم (15) يمثل هيكل الصادرات الجزائرية إلى الدول العربية خلال الفترة 2010-2018.

الوحدة مليار دولار

السنة	السلع الغذائية	المنتجات الخام	منتجات نصف مصنعة	منتجات زراعية	منتجات صناعية	سلع استهلامية غير غذائية
2010	315	94	1056	1	30	30
2011	355	161	1496	-	35	15
2012	315	168	1527	-	32	19
2013	402	109	1458	-	28	17
2014	232	110	2350	2	15	10
2015	235	60	1597	1	19	11
2016	327	84	1321	-	54	19
2017	349	73	1410	0.29	78	20
2018	373	92	2242	0.30	90	33

المصدر : هواري احلام ، يوسف راشيد ، وضعية الصادرات الجزائرية في الاسواق الدولية ، مجلة دفاتر بواديكس ، المجلد 08 ، العدد 01 (2019) ، ص 38 .

## الفصل الثاني: دراسة حالة انضمام الجزائر الى منطقة التبادل العربي الحر

نلاحظ من خلال الجدول ان قطاع السلع الغذائية كانت ادنى قيمة له سنة 2014 بقيمة 232 مليار دولار و اعلى قيمة له سنة 2013 بقيمة 402 مليار دولار.

المنتجات الخام : أعلى قيمة كانت 2012 ب168 مليار دولار و ادنى قيمة كانت سنة 2015 ب60 مليار دولار. المنتجات النصف مصنعة: أعلى قيمة لها كانت سنة 2014 ب2350 مليار دولار و اقل قيمة سنة 2016 ب1321 مليار دولار.

منتجات زراعية : كانت تتراوح بين قليلة ومعدومة مثل الفترة السابقة بين 2000-2009، فنلاحظ بان أعلى قيمة سنة 2014 ب2 مليار دولار و ادنى قيمة ب0.29 مليار دولار سنة 2017 وبعض السنوات معدومة مثل 2011 و2012 و2013.

منتجات صناعية : ادنى قيمة سنة 2014 ب15 مليار دولار و أعلى قيمة سنة 2018 ب90 مليار دولار. سلع استهلاكية غير غذائية : نلاحظ تدبب في قيمتها بين مراحل صعود ونزول حيث كانت سنة 2010 قيمتها 30 مليار دولار ثم نزلت الى 15 مليار دولار سنة 2011 بعد ذلك ارتفعت الى 19 مليار دولار سنة 2012 ، بعدها انخفضت الى 10 مليار دولار سنة 2014 ، وأخيرا ارتفعت الى 33 مليار دولار سنة 2018.

### الجدول رقم (16) يمثل هيكل الواردات الجزائرية من الدول العربية خلال الفترة 2009-2018

الوحدة مليار دولار

السنوات	مواد غذائية	الطاقة	منتجات نصف مصنعة	تجهيزات فلاحية	تجهيزات صناعية	سلع استهلاكية	مواد اولية
2009	58	54	101	23	151	614	120
2010	60	85	100	34	157	583	140
2011	98	116	106	38	160	732	178
2012	90	495	106	33	36	999	183
2013	95	438	113	50	161	1121	184
2014	110	287	128	65	189	1033	189
2015	93	237	120	66	170	867	456
2016	82	161	119	50	154	833	156
2017	84	199	109	61	139	851	152
2018	85	101	109	56	134	975	189

المصدر : شليحي الطاهر، التجارة الخارجية للجزائر وأهم تحدياتها ، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 21، العدد 01، جامعة باتنة1، 202، ص 103 .

## الفصل الثاني: دراسة حالة انضمام الجزائر الى منطقة التبادل العربي الحر

نلاحظ من خلال الجدول احتلال قطاع السلع الاستهلاكية المرتبة الاولى من الواردات باعلى قيمة 1121 مليار دولار سنة 2013 وادنى قيمة 583 سنة 2010 .

في المركز الثاني قطاع الطاقة بقيمة 495 دولار سنة 2012 وادنى قيمة له سنة 2009 ب 54 مليار دولار. ويأتي ثالثا قطاع تجهيزات صناعية بقينا 189 مليار دولار سنة 2014 وادنى قيمة سنة 2012 بقيمة 36 مليار دولار.

رابعا جاء قطاع المواد الاولية ب 189 مليار دولار سنة 2014 وادنى قيمة سنة 2009 ب 120 مليار دولار. خامسا جاء قطاع المنتجات النصف المصنعة 128 مليار دولار سنة 2014 وادنى قيمة كانت سنة 2010 ب 100 مليار دولار .

ماقبل الاخير جاء قطاع المواد الغذائية ب 110 مليار دولار سنة 2014 واقل قيمة ب 58 مليار دولار سنة 2009.

اخيرا جاء قطاع التجهيزات الفلاحية باعلى قيمة مقدرة ب 66 مليار دولار سنة 2015 وادنى قيمة ب 23 مليار دولار سنة 2009.

### المبحث الثالث: أثر انضمام الجزائر إلى منطقة التبادل العربي الحر (2000-2022).

سننتظر في هذا المبحث إلى الآثار الايجابية حول اثر انضمام الجزائر إلى منطقة التبادل العربي الحر ثم نتعرف على الآثار السلبية لانضمام الجزائر إلى منطقة التبادل العربي الحر في المطلب الثاني.

#### المطلب الأول : تحليل فترة ما قبل انضمام الجزائر إلى منطقة التبادل العربي الحر (2000-2009).

سوف نقوم بتحليل البيانات المتعلقة بالفترة قبل الانضمام (2000-2008) ، حيث سننتظر فيها إلى الجدول الذي يحتوي على الصادرات و الواردات الجزائرية كذلك الميزان التجاري.

#### الجدول رقم (17) يمثل صادرات و واردات الجزائر خلال الفترة (2000-2008).

الوحدة مليار دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008*
الواردات (CAF)	9.17	9.94	12.00	13.53	18.30	20.35	21.45	27.63	39.47
الصادرات (FOB)	22.03	19.13	18.82	24.61	32.08	46.00	54.61	60.16	79.29
الميزان التجاري	12.85	9.19	9.81	11.07	13.77	25.64	33.15	32.53	39.81
معدل التغطية %	240	192	157	182	175	226	255	218	201

المصدر: \*بالاعتماد على شليحي الطاهر، التجارة الخارجية للجزائر وأهم تحدياتها ، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 21، العدد 01، جامعة باتنة1، 202، ص92. (من سنة 2000 الى 2008) ،مرجع سابق .

## الفصل الثاني: دراسة حالة انضمام الجزائر الى منطقة التبادل العربي الحر

### 1. الواردات :

نلاحظ من خلال الجدول ان الواردات الجزائرية في زيادة مستمرة حيث قدرت سنة 9.17 مليار دولار و سنة 2022 ب 12 مليار دولار كذلك سنة 2005 ب 20.35 مليار دولار ، و كانت اعلى قيمة لها سنة 2008 ب 39.47 مليار دولار .

### 2. الصادرات :

اما بالنسبة للصادرات نلاحظ انخفاض في القيمة بين سنتي 2000 و 2002 حيث كانت 22.03 مليار دولار و اصبحت 18.82 مليار دولار ، جاء بعد ذلك ارتفاع مستمر بين سنتي 2003 و 2008 حيث كانت سنة 2003 قيمتها 24.61 مليار دولار مقابل 79.29 مليار دولار سنة 2008 .

### 3. الميزان التجاري :

من خلال الجدول نلاحظ انخفاض في فائض الميزان التجاري بين سنتي 2000 و 2002 ، حيث كانت 12.85 مليار دولار و اصبحت 9.81 مليار دولار . ثم ارتفعت ارتفاع ملحوظ حتى سنة 2006 بقيمة 33.15 مليار دولار، و آل الى تراجع طفيف سنة 2007 ب 32.53 مليار دولار و عاد الى الارتفاع سنة 2008 بقيمة 39.81 مليار دولار .

المطلب الثاني: الآثار الايجابية والسلبية لانضمام الجزائر إلى منطقة التبادل العربي الحر (2009-2022).

الجدول رقم (18) يمثل صادرات و واردات الجزائر خلال الفترة (2009-2022).

الوحدة مليار دولار

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018*	2019	*2020	2021	*2022
الواردات (CAF)	39.29	40.47	47.24	50.37	55.28	58.58	51.50	47.08	46.05	46.19	38.41	31.40	37.3	35.9
الصادرات (FOB)	45.19	57.05	73.48	71.86	64.57	62.88	37.78	30.02	35.19	41.16	33.06	21.54	35.04	68.4
الميزان التجاري	5.90	16.58	29.24	21.49	9.94	4.30	13.17	17.06-	-10.8	-5.02	-5.35	-9.85	-2.96	32.4
معدل التغطية %	115	141	156	143	118	107	73	64	76	89	86	68.6	-	-

المصدر: \*بالاعتماد على شليحي الطاهر، التجارة الخارجية للجزائر وأهم تحدياتها ، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 21، العدد 01، جامعة باتنة1، 202، ص92. (من سنة 2009 الى 2018). و \*ياسر قرني، دراسة تحليلية عن التجارة الخارجية للجزائر، سفارة جمهورية مصر العربية مكتب التمثيل التجاري الجزائر، ص6. (سنتي 2019 و 2020). و \* وزارة الاقتصاد والمالية والسيادة

## الفصل الثاني: دراسة حالة انضمام الجزائر الى منطقة التبادل العربي الحر

الصناعية والرقمية الفرنسية ، التجارة الخارجية للجزائر ، تاريخ الاطلاع : 2024/06/26 سا : 12:00  
«سنتي(2021و2022)،الموقع: <https://www.tresor.economie.gouv.fr/Pays/DZ/commerce-exterieur-de-l-algerie>

### الفرع الاول : الاثار الايجابية لانضمام الجزائر الى منطقة التبادل العربي الحر.

**الواردات :** نلاحظ من خلال الجدول ان قيمة الواردات الجزائرية بعد الانضمام الى منطقة التبادل العربي الحر بين سنتي (2009-2014) صعود مستمر حيث كانت قيمتها سنة 2009 39,29 واصبحت 58,58 مليار دولار سنة 2014 ، ثم عادت للانخفاض من عام 2015 بقيمة 51,50 مليار دولار حتى عام 2022 بـ 35,9 مليار دولار .

**الصادرات :** نلاحظ من خلال الجدول زيادة قيمة الصادرات الجزائرية بعد الانضمام الى منطقة التبادل العربي الحر ، في الفترة (2009الى-2016) ارتفعت من 45,19 مليار دولار الى 73,48 مليار دولار ، و خلال الفترة (2012-2016) انخفضت من 71,86 الى 30,02 مليار دولار، خلال فترة (2017-2018) ارتفعت من 35,17 دولار الى 41,16 مليار دولار ، ثم فترة (2019-2020) انخفضت من 33,06 الى 21,54 دولار ، و اخيرا خلال الفترة (2021-2022) كان هناك ارتفاع معتبر من 35,04 الى 68,04 مليار دولار .

**الميزان التجاري :** نلاحظ من خلال الجدول زيادة في فائض الميزان التجاري بين (2009-2011) من 5,9 مليار دولار الى 29,24 مليار دولار، وكان هناك تراجع في الميزان خلال الفترة (2012-2014) من 29,49 مليار دولار الى 4,3 مليار دولار، عام 2015 ارتفع الى 13,47 مليار دولار. و خلال الفترة (2016-2021) كان هناك عجز بقيمة (17,06- مليار دولار) سنة 2016 الى (2,96- مليار دولار) مليار دولار سنة 2021 ، ثم شهد انتعاشا سنة 2022 بقيمة تقدر بـ 32,4 مليار دولار.

1. من خلال ما سبق و لمعرفة مدى اثر انضمام الجزائر الى منطقة التبادل العربي الحر على التجارة الجزائرية نقوم بالاستعانة بالجدول التالي :

### الجدول رقم (19) : يمثل متوسط قيمة التجارة البينية الجزائرية مع المنطقة (2005-2015) .

الفترة	الفترة 1 (2005-2008) مليار دولار	الفترة 2 (2009-2015) مليار دولار	معدل التغير بين الفترتين %
متوسط قيمة التجارة البينية الجزائرية مع المنطقة	2.24	4.48	216.07
متوسط قيمة الصادرات البينية الجزائرية مع المنطقة	1.45	2.54	175.17
متوسط قيمة الواردات البينية الجزائرية مع المنطقة	0.79	2.31	292.40

المصدر : المصدر : دحماني الهوارية ، دريال عبد القادر ، أثار انضمام الجزائر الى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على التبادل التجاري الجزائري مع دول المنطقة ، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة ، العدد 05 (2017)، ص 191 .

## الفصل الثاني: دراسة حالة انضمام الجزائر الى منطقة التبادل العربي الحر

### التعليق :

كان انضمام الجزائر للمنطقة له اثر ايجابي في تحسين التجارة الخارجية الاجمالية للجزائر مع دول المنطقة بنسبة 216,07% مقارنة بفترة ما قبل الانضمام ، فقد كان متوسط قيمتها 4,82 مليار دولار بعد الانضمام {2015\_2009} و ما يقابلها ب 2,24 مليار دولار قبل الانضمام {2008\_2005} .وكانت الصادرات الجزائرية الى دول المنطقة قد بلغت قيمتها 2,54 مليار دولار بعد الانضمام مقابل 1,45 مليار دولار قبل الانضمام ، وسجلت تحسنا بنسبة 175,17 مليار دولار مقارنة بفترة ما قبل الانضمام .اما الواردات الجزائرية شهدت تحسنا نظرا الى فترة ما قبل الانضمام وهذا التحسن قدر ب 292,40% ، حيث بلغ متوسط قيمة الواردات بعد الانضمام 2,31 مليار دولار مقابل 0,79 مليار دولار قبل الانضمام.

من خلال ماسبق يمكننا الاستنتاج بان انضمام الجزائر الى منطقة التبادل العربي الحر كان له اثر ايجابي على تجارة الخارجية للجزائر مع دول المنطقة من اهمها :

1. خلق اسواق جديدة مما يتيح للجزائر فرصة تصريف منتجاتها او صادراتها .
2. وجود ثبات نسبي للتجارة الجزائرية مع دول المنطقة عكس التجارة الخارجية لها.
3. تزايد معدلات نمو الواردات الجزائرية مع دول المنطقة بشكل منخفض .

### الفرع الثاني: الاثار السلبية لانضمام الجزائر الى منطقة التبادل العربي الحر.

الجدول رقم (20): مساهمة التجارة البينية الجزائرية مع المنطقة في اجمالي التجارة الخارجية للجزائر (2009-2015).

(2015).

القيمة: النسبة المؤوية

إجمالي التجارة البينية/ إجمالي التجارة الخارجية %	الصادرات الى دول المنطقة/إجمالي الصادرات %	الواردات من دول المنطقة/إجمالي الواردات %	السنة
3.38	2.97	3.38	2009
3.50	3.20	3.92	2010
3.96	3.24	5.09	2011
4.19	4.12	4.31	2012
5.16	4.51	5.94	2013
5.09	5.44	4.73	2014
5.96	7.59	4.76	2015
4.46	4.44	4.59	المتوسط

المصدر : دحماني الهوارية ، دربال عبد القادر ، أثار انضمام الجزائر الى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على التبادل التجاري الجزائري مع دول المنطقة ، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة ، العدد 05 (2017) ، ص

## الفصل الثاني: دراسة حالة انضمام الجزائر الى منطقة التبادل العربي الحر

على الرغم من انضمام الجزائر الى منطقة التبادل العربي الحر الا ان النسبة لم تتجاوز 5,96% للتجارة الخارجية للجزائر مع المنطقة من اجمالي التجارة الخارجية للجزائر ، حيث كانت لها اقل نسبة بين عامي 2009,2010,2011 ب 3,38 % و 3,50 % و 3,96% على التوالي . ومن خلاله يمكننا القول بان هذه النسب تعتبر ضعيفة وتعكس حقيقة ازالة القيود الجمركية والغير جمركية المتفق عليه<sup>1</sup>، وهناك عوامل اخرى غير القيود الجمركية سوف نذكرها في العناصر التالية :

1. ضعف الصادرات الجزائرية الى دول المنطقة ونموها بمعدل منخفض.
2. شراكة ثنائية ومتعددة بين الاطراف في المنطقة مما يؤدي الى ضعف في مستوى التبادل التجاري العربي الليبي .
3. زيادة المنافسة وتدفق الاستثمارات الاجنبية للسلع نحو الدول العربية من طرف الشركات متعددة الجنسيات<sup>2</sup>

---

<sup>1</sup> دحماني الهوارية ، دربال عبد القادر ، أثار انضمام الجزائر الى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على التبادل التجاري الجزائري مع دول المنطقة ، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة ، العدد 05 (2017) ، ص وهذا يؤثر على المنطقة والتجارة الخرجية للجزائر .  
بن عياد جمال ، بن سعيد لخضر ، اثر اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على تنمية التبادل التجاري الجزائري ، مجلة الابتكار و التسويق ، المجلد 11 ، العدد 01 (2024) ، ص 123 .

## الفصل الثاني: دراسة حالة انضمام الجزائر الى منطقة التبادل العربي الحر

### خلاصة الفصل:

انضمام الجزائر إلى منطقة التبادل العربي الحر كان خطوة إستراتيجية هامة لتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية مع دول الجوار العربي و هذا الانضمام أدى إلى عدة آثار إيجابية، مثل تعزيز التجارة الخارجية حيث فُتحت الأسواق العربية أمام المنتجات الجزائرية دون رسوم جمركية أو قيود تجارية، مما أدى إلى زيادة في صادرات البضائع الجزائرية، كما ساهم في جذب الاستثمارات الأجنبية بفضل الإجراءات المبسطة والتسهيلات التجارية المقدمة، وتعزيز النمو الاقتصادي من خلال توفير فرص جديدة للأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة للتوسع والنمو ومع ذلك، فإن هذه الخطوة ليست خالية من بعض الآثار السلبية، مثل تحديات القدرات التنافسية حيث يمكن أن يؤدي التنافس المتزايد مع الشركات العربية الأخرى إلى ضعف بعض القطاعات الوطنية غير المتكاملة، وقد تتعرض بعض الصناعات المحلية لضغوط تنافسية من المنتجات الأجنبية الأرخص، مما يمكن أن يزيد من التباين في مستوى التطوير الاقتصادي بين القطاعات المتقدمة والأقل تقدمًا في الجزائر، كما يجب تقييم الآثار الإيجابية والسلبية لانضمام الجزائر إلى منطقة التبادل العربي الحر بموضوعية، بهدف ضمان استفادة مستدامة وتحقيق توازن بين الفوائد الاقتصادية والتحديات المحتملة.

الختامة

### الخاتمة

انضمام الجزائر إلى منطقة التبادل العربي الحر كان خطوة استراتيجية هامة لتعزيز التجارة العربية، حيث أدى إلى زيادة كبيرة في حجم التبادل التجاري مع الدول الأعضاء، بفضل تخفيض الرسوم الجمركية وتبسيط الإجراءات الإدارية. هذا الانضمام ساهم في تعزيز قدرة الجزائر التنافسية في الأسواق العربية، مما أدى إلى زيادة صادراتها من المنتجات النفطية وغير النفطية، وتحسين ميزانها التجاري وزيادة الإيرادات، وتأثير الانضمام لم يقتصر على التجارة فقط، بل شمل أيضاً جذب الاستثمارات الأجنبية بفضل التسهيلات التجارية والبيئة الاستثمارية المحسنة، مما ساهم في تطوير البنية التحتية الجزائرية وتعزيز النمو الاقتصادي. كما أسهمت هذه الاستثمارات في تنويع الاقتصاد الجزائري وتحسين القدرات الإنتاجية المحلية، مما يعزز من مرونة الاقتصاد في مواجهة التحديات العالمية كتقلبات أسعار النفط.

بالإضافة إلى الفوائد الاقتصادية، ساهم الانضمام في تعزيز التعاون الإقليمي العربي وتعزيز التكامل الاقتصادي والسياسي بين الدول الأعضاء. وعلى الرغم من التحديات مثل المنافسة الشديدة التي واجهتها الشركات الجزائرية، إلا أن الانضمام لمنطقة التبادل العربي الحر كان فرصة استثنائية لتعزيز العلاقات الاقتصادية والاستقرار الاقتصادي للجزائر، بشكل عام، يعد الانضمام إلى هذه المنطقة خطوة استراتيجية تعزز من نمو اقتصادي مستدام وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين، مما يدفع بعجلة التنمية في البلاد إلى الأمام.

### نتائج الدراسة:

- الدراسة أشارت إلى زيادة ملحوظة في التجارة البينية بعد انضمام الجزائر إلى منطقة التبادل العربي الحر في الفترة من 2010 إلى 2022. هذا التحسن يشير إلى أن التكامل الاقتصادي قد ساهم في تعزيز النشاط التجاري والاقتصادي لكن الزيادة "بشكل ملحوظ" تعتمد على تعريفها وقياسها بشكل دقيق، والدراسة لم تقدم أرقاماً محددة حول نسبة الزيادة لذا، فرضية مقبولة لكنها تحتاج إلى مزيد من البيانات الكمية للتحقق بشكل دقيق من الزيادة الملحوظة، وهذا ما يثبت صحة الفرضية 1: انضمام الجزائر إلى منطقة التبادل العربي الحر سيؤدي إلى زيادة حجم التجارة الجزائرية العربية بشكل ملحوظ، مما يعزز من النمو الاقتصادي والتكامل الإقليمي.
- الدراسة أظهرت أن تخفيض الرسوم الجمركية في الفترة من 2010 إلى 2022 ساهم في زيادة التجارة البينية وتنويع الصادرات الجزائرية، مما يشير إلى أن تلك الإصلاحات أثرت إيجاباً على تنافسية الصادرات الجزائرية في الأسواق العربية، وهذا ما يثبت صحة الفرضية 2: تخفيض الرسوم الجمركية سيزيد من تنافسية الصادرات الجزائرية في الأسواق العربية.
- الدراسة أوضحت أن تبسيط الإجراءات التجارية كان له تأثير إيجابي على تسهيل التبادل التجاري بين الجزائر والدول العربية في الفترة المشمولة وهذا يعكس أن الإجراءات الجمركية البسيطة تعزز من جاذبية السوق وتحفز على المزيد من الأنشطة التجارية، وهذا ما يثبت صحة الفرضية 3: تبسيط الإجراءات الجمركية سيسهم في تسريع وتيرة التبادل التجاري بين الجزائر والدول العربية.

## خاتمة

- الدراسة لم توفر بيانات كافية حول تأثير الاستثمارات العربية المحددة على البنية التحتية والقدرات الإنتاجية في الجزائر لذا، فرضية مقبولة بشرط الحصول على مزيد من البيانات الكمية والنتائج الدقيقة حول تأثيرات الاستثمارات العربية على هذه الجوانب، وهذا ما يثبت صحة الفرضية 4: جذب الاستثمارات العربية سيساعد في تحسين البنية التحتية وتعزيز القدرات الإنتاجية المحلية في الجزائر.

### التوصيات:

1. تعزيز القدرات التصديرية
2. تطوير البنية التحتية اللوجستية
3. تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد
4. تعزيز التعاون الاقتصادي مع الدول الأعضاء
5. دعم الابتكار والبحث والتطوير
6. تحسين البيئة التشريعية والقانونية

### آفاق للدراسة:

1. تحليل مستقبل التكامل الاقتصادي العربي
2. تحليل السياسات النقدية والمالية
3. تقييم مخاطر وفرص التكامل الاقتصادي

# قائمة المراجع

## أولاً: الكتب:

1. أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، اقتصاديات الوطن العربي، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
2. دومنيك سالفاتور، الاقتصاد الدولي، الطبعة الرابعة، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1997.

## ثانياً: مذكرات

1. تواتي بن علي فاطمة، واقع وفاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، مذكرة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلوي، الشلف، 2006-2007.
2. صونيا بتغة، ترقية التنافسية العربية في ظل المتغيرات العالمية: افاق وتحديات، مذكرة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2007-2008.
3. العالية الشرع، أثر اتفاقيات التعاون والشراكة على حجم التجارة العربية البينية، مذكرة الماجستير، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية، الجزائر، 2010-2011.
4. لجوزي فتيحة، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كمدخل للتكامل الاقتصادي العربي في ظل العولمة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 2005-2006.
5. كريم نديم، تحليل أداء التجارة العربية البينية وفق نموذج الجاذبية: (دراسة حالة دول شمال افريقيا)، مذكرة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، 2013-2014،

## ثالثاً: المجلات

1. بوبعابة ذهبية ريمة، دور التكامل الاقتصادي العربي في تفعيل التبادل التجاري الأورو-عربي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 23، العدد 01، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، 2023،
2. بولعباس مختار، محددات الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000-2017، مجلة دفاتر الاقتصاد، المجلد 10، العدد 02، جامعة تيارت، 2018.
3. بولعباس مختار، محددات الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000-2017، مجلة دفاتر الاقتصاد، المجلد 10، العدد 02، جامعة تيارت، 2018،
4. تقالي بن يونس، صافي أحمد، محددات التجارة البينية في الدول العربية خلال الفترة 2004-2018، مجلة المالية والأسواق، المجلد 08، العدد 01، 2021
5. ثامر محسن، عبيدة زهير، مستقبل التجارة العربية بين الواقع والمأمول، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 04، العدد 01، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2021.
6. حبيب محمود ، فاعلية التجارة البينية بين سورية و دول مجلس التعاون الخليجي العربي في اطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال الفترة (1998-2009)، مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية ، المجلد (35)، العدد (02)، 2013

7. حفصي بونبعو ياسين و هلال عبد السلام ، تأثير تغير اسعار النفط على الانفاق الحكومي في الجزائر على المدى القصير و الطويل ، المجلة الجزائرية للاقتصاد و التسيير ، المجلد 15 ، العدد 02 2021.
8. حمزة بن الزين و وليد قرونة ، أثر تطور اسعار النفط على السياسة المالية للجزائر خلال الفترة (2000-2015) ، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية و المالية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 03 ، 2015
9. حملاوي ربيعة منصري، نجاح مستقبل منطقة التجارة العربية الحرة في ظل اتفاقيات الشراكة الأورو متوسطية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد 33، 2014.
10. حميتي محمد امين ، دور الاتفاقيات التجارية الجزائرية في تشجيع الصادرات خارج المحروقات ، مجلة الشعاع للدراسات الاقتصادية ، المجلد 08 ، العدد 01 (2024).
11. حميتي محمد امين ، دور الاتفاقيات التجارية الجزائرية في تشجيع الصادرات خارج المحروقات ، مجلة الشعاع للدراسات الاقتصادية ، المجلد 08 ، العدد 01 (2024) ،
12. دحماني الهوارية ، دريال عبد القادر ، آثار انضمام الجزائر الى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على التبادل التجاري الجزائري مع دول المنطقة ، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة ، العدد 05 (2017)،
13. دحماني الهوارية و دريال عبد القادر، آثار انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية، الكبرى على التبادل التجاري الجزائري مع دول المنطقة، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، العدد 05، 2017.
14. رسلان خضور، تطور التجارة العربية البينية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية \_سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد 3، جامعة دمشق، سوريا، 2006.
15. زهية الموشي، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كآلية لتفعيل التكامل الاقتصادي العربي، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 9، العدد 33، جامعة بغداد، 2013.
16. سليمان معتم، صبري عبد الرحمن، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والاستثمار العربي، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد 8، العدد 1، عمان، الأردن، 2000.
17. شليحي الطاهر، التجارة الخارجية للجزائر وأهم تحدياتها ، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 21، العدد 01، جامعة باتنة1، 2020،
18. قدي عبد المجيد البحري عبد الله، التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق، مجلة الاجتهاد للدراسات الاقتصادية والقانونية، العدد 2، الجزائر، 2012.
19. لولاشي ليلي، التجارة العربية البينية واقع وأفاق، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 11، 2016.
20. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات ، نشرة ضمان الاستثمار ، العدد 02 ، 2023.
21. نشرة ضمان الاستثمار، ارتفاع الصادرات السلعية العربية بمعدل 43% الى 1.7 تريليون دولار عام 2022 ، العدد 02، 2023.

22. هوارى احلام ، يوسفى راشيد ، وضعية الصادرات الجزائرية فى الاسواق الدولية ، مجلة دفاتر بوادىكس ، المجلد 08 ، العدد 01 (2019)

رابعاً: مواقع

1. منطقة التبادل العربى الحر، وزارة التجارة الجزائرية، الموقع : <https://www.commerce.gov.dz/a-grande-zone-arabe-de-libre-echange>

2. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، النشرة الفصلية الثانية لعام 2023 ، تاريخ الاطلاع 2024/06/04، سا:23:59 ، متاح على الموقع : <https://www.dhaman.net/ar/events/>

3. صندوق النقد العربى، التقرير الاقتصادى العربى الموحد 2005، الفصل الثامن: <https://www.amf.org.ae/ar/publications/altqyr-alaqtsady-alrby-almwhd/altqyr-alaqtsady-alrby-almwhd-2005>

4. بنك الجزائر، التقرير السنوى 2022 ، التطور الاقتصادى و النقدى <https://www.bank-of-algeria.dz/stoodroa/2023/11/Rapport-BA-2022-Ar.pdf>

5. وزارة الاقتصاد والمالية والسيادة الصناعية والرقمية الفرنسية ، التجارة الخارجية للجزائر ، تاريخ الاطلاع [.https://www.tresor.economie.gouv.fr/Pays/DZ/commerce-exterieur-de-l-algerie](https://www.tresor.economie.gouv.fr/Pays/DZ/commerce-exterieur-de-l-algerie)